المبادرة المصرية
للحقوق الشخصية
EGYPTIAN INITIATIVE FOR PERSONAL RIGHTS
المؤسسات الدينية والدولة
حوارات "منتدى الدين والحريات"
2016-2012
منتدى الدين والحريات

المؤسسات الدينية والدولة
حوارات "منتدى الدين والحريات"
2012 - 2016

إعداد إسلام بركات

الطبعة الأولى/يوليو 2017

تصميم: محمد جابر

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

14 شارع السراي الكبرى (فؤاد سراج الدين) -جاردن ستي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202)+

www.eipr.org - eipr@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدارة 4.0

http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org

قام إسلام بركات، الباحث المساعد في برنامج حرية الدين والمعتقد بإعداد مادة هذا التقرير، وقام عمرو عزت، مسئول برنامج حرية الدين والمعتقد بالتحرير، وقام عمرو عبد الرحمن، مدير وحدة الحريات المدنية بالمراجعة الأكاديمية، وأحمد الشبيني بالمراجعة اللغوية.

مقدمة

رجال المؤسسات الدينية على منصة المنتدى: تحولات المشاهد والمواقف

عمرو عزت

هل يمكن إدارة حوار حول مستقبل المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية في مصر يشارك فيه أوسع دائرة من المهتمين ويتركز النقاش فيه حول أسئلة الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

كان ذلك هو أحد هموم «منتدى الدين والحريات» عند انطلاقته في 2012، ضمن الهم الأكبر وهو خلق مساحة للنقاش المستمر حول القضايا الخاصة بالدين انطلاقًا من منظور ديمقراطي وحقوقي.

يضم هذا الإصدار ملخصًا للنقاشات التي خصصها المنتدى في الفترة ما بين 2012 و 2016 لمناقشة واقع المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية وعلاقتها بالدولة من خلال أكثر من قضية، وأكثر من زاوية نظر.

مع انطلاقة الثورة في يناير 2011 كانت قضية «استقلال الأزهر» على أجندة التيارات الديمقراطية ومن القضايا المثارة إعلاميا، ولكن انحصر النقاش، أو تم اختزاله، في مطلب نزع سلطة رئيس الجمهورية في تعيين شيخ الأزهر وعودة «هيئة كبار العلماء» لتدير المشيخة وتنتخب الشيخ.

طرح المنتدى في ندوته الأولى السؤال الأكثر جوهرية وجذرية «لماذا يظل الأزهر جزءًا من الدولة؟». كان ذلك بعد إصدار «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» ورقة موقف تعليقًا على تعديلات قانون الأزهر التي لبت المطلب المحدود بجعل سلطة اختيار شيخ الأزهر القادم من قبل هيئة كبار العلماء، وأعطت لشيخ الأزهر الحالي سلطة اختيار وتعيين أول تشكيل لهيئة كبار العلماء، وأكدت على الدور المرجعي لمؤسسة الأزهر فيما يخص علوم الإسلام.

انتقدت ورقة الموقف هذه التلبية الشكلية لمطلب الاستقلال التي تغلق الباب فعليًا أمام أي تغيير في واقع وبنية المؤسسة بما يفتح الباب أمام التنوع وحرية البحث أو في علاقتها بالدولة وتورطها في الدور المرجعي ومن ثم التورط السياسي في دعم شرعية أنظمة الحكم وهو ما يعود ويؤثر على الدور التعليمي والدعوي المتراجع للأزهر.

لمناقشة هذه الانتقادات دعت المبادرة طيفًا متنوعًا للمناقشة، فشهدت منصة المتحدثين وجود د. محمد مهنا، مستشار شيخ الأزهر وأحد مشايخ الصوفية في مصر، والذي سيكون لاحقًا ممثلا للأزهر في لجنة الخمسين التي صاغت دستور 2014، ود. محمد مختار جمعة، الذي كان وقتها عضو المكتب الفني لشيخ الأزهر ولاحقا سيكون وزيرا للأوقاف، مع د. عبد الله بركات، عميد كلية الدراسات العربية والإسلامية بجامعة الأزهر ومؤسس ائتلاف «أبناء الأزهر الشريف» المحسوب على التيار السلفي والذي يقضي حاليًا عقوبة السجن في إحدى القضايا بسبب اشتراكه في فعاليات مؤيدة للرئيس الأسبق محمد مرسي بعد إسقاطه في يوليو 2013، وإبراهيم الهضيبي، الباحث آنذاك في مركز «بيت الحكمة»، وكنت ممثلًا للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

شهد الترتيب لهذا النقاش توترًا بسبب رفض شخصية أزهرية بارزة الجلوس على منصة واحدة مع شيخ سلفي يرتدي عمامة الأزهر، وبعد اعتذارها رشحت مشيخة الأزهر ممثلين آخرين لها، ولكن ذلك التوتر الدال استمر أثناء النقاش نفسه ليفصح عن الهواجس الخاصة بنخبة الأزهر ومخاوفها من التغيير الذي سيفتح الباب أمام تنوعات لا يراد لها أن تبرز، وأهمها وجود شخصيات من تيار الإخوان المسلمين والتيار السلفي داخل مؤسسة الأزهر وهيئاتها التعليمية في الجامعة والمعاهد وفي هيئتها البحثية الممثلة في مجمع البحوث الإسلامية. وحتى تشكيل هيئة كبار العلماء، الذي تم بواسطة لجنة اختارها وكلفها شيخ الأزهر الحالي، لم تستطع تجاهل هذه التنوعات في ظل انفتاح المجال العام منذ انطلاق الثورة، فضم تشكيلها د.يوسف القرضاوي، المرجع الفكري لتيار الإخوان المسلمين، كما ضم د. المختار المهدي، رئيس «الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة» المقرب من السلفيين، وتنشط تجمعات سلفية وإخوانية من خلال فروع الجمعية نظرا لنمط إدارتها اللامركزي.

منصة المتحدثين في الندوة ضمت أطيافا من هذا التنوع الذي تحجبه الدعاية الرسمية؛ وهي الدعاية التي ترسم صورة ثابتة لـ«وسطية الأزهر» على النحو الذي يبرر «المرجعية الحصرية» له، وأيضا تبرر الهيمنة المركزية للدولة – قانونا أو بسيطرة أمنية - على الحياة الدينية للمسلمين في مصر باعتبارهم «جماعة واحدة» لا تنوعات فيها.

وأمام هذا التنوع تفرع النقاش إلى «هوية الأزهر» التي تتمثل في اتباع المذاهب الفقهية التراثية والسلوك الصوفي السني بما يغلق الباب أمام الطيف السلفي، وأيضا إلى جدل حول قيام شيخ الأزهر بصياغة أول تشكيل لهيئة كبار العلماء يهيمن عليه التيار الذي طالما هيمن على المناصب الدينية في مصر قبل الثورة بما يغلق الباب أمام التنوعات الأخرى التي حرمت من هذه المناصب بسبب معارضتها للنظام الحاكم، ولكنه أيضا يغلق الباب أمام أي حضور إخواني يغلب على هيئات الأزهر بسبب القدرة الحركية لتنظيم الإخوان وكوادره الموجودة بالفعل داخل الأزهر. التشبث بالهوية خوفا من التغيير كان أحد المشاهد التي شهدها النقاش أمام هواجس أخرى لدى قطاع أوسع من الحضور، الذي يفكرون في مصير حقوقهم وحرياتهم في ظل مرجعية الأزهر القانونية وتأثيره على السياسة والاجتماع، ويعبرون عن رغبتهم في التحرر منها وفي مساءلتها ونقدها، وأيضا عن خطورة المركزية القانونية للأزهر وللهيئات الدينية الرسمية في ظل انفتاح المجال العام، وإمكانية انتقال هذه المركزية إلى يد التيارات الإسلامية السياسية في ظل الحضور الكبير لها والذي أصبح لا يمكن إنكاره.

وبالفعل، تجسدت هذه المخاوف عندما تبدل المشهد ولكن هذه المرة داخل وزارة الأوقاف، فكانت منصة المتحدثين في مارس 2013 تضم أحد كوادر الإخوان المسلمين وهو الشيخ سلامة عبد القوي، متحدثا رسميا لوزارة الأوقاف، التي لا زال لها الحق قانونا في إدارة كل المساجد في مصر والإشراف على أنشطتها الدينية وتعيين وتكليف الأئمة والخطباء ومدرسي علوم الدين، وأصبحت هذه الوزارة الآن جزءا من الحكومة التي شكلها الإخوان المسلمين، وبجانبه الشيخ خلف مسعود ممثلا لتجمع من الأئمة الأزهرين المعارضين لسياسات حكومة الإخوان وبداية هيمنتها على النشاط الدعوي في المساجد.

دافع عضو الإخوان المسلمين عن السياسات الدينية القديمة وسلطة وزارة الأوقاف المركزية ولكنه دعا إلى تغيير النخبة التي كانت تدير الهيئات الدينية والمرتبطة بالنظام الحاكم قبل يناير 2011، ولم يبد أي استجابة لأطروحات تحرير المجال الديني من هذه المركزية.

تبدل المشهد مرة أخرى، عادت وزارة الأوقاف بعد يوليو 2013 معادية للإخوان المسلمين وحلفائهم، وتم طرد ووقف العديد من قيادات الوزارة والأئمة الموالين للإخوان، ومنهم الشيخ سلامة عبد القوي، الذي يقيم حاليا خارج البلاد ويهاجم النظام الحاكم والمؤسسات الدينية الرسمية في الفضائيات المقربة للإخوان

المسلمين، وبدلا منه جلس على منصة المتحدثين في المنتدى في إبريل 2014 الشيخ محمد عبد الرازق، وكيل وزارة الأوقاف، ليدافع هو أيضا عن السياسات المركزية للوزارة وتشديد القبضة على المجال الديني وتضييق هامش الحرية للجمعيات الدينية المختلفة لكي لا يتم السماح لأي تنوعات دينية بالحركة والدعوة.

«انتخاب المفتي» كان مشهدا آخر، فلأول مرة جرى انتخاب مفت جديد للجمهورية من قبل أعضاء هيئة كبار العلماء في الأزهر أثناء فترة إدارة الإخوان، وفقا لتعديلات قانون الأزهر، وثار القلق حول هوية المفتي الجديد وتوجهاته وإن كان بعض أعضاء هيئة كبار العلماء الذين أبدوا وقتها ترحيبا بحكومة الإخوان قد يميلون لمفت مقرب منهم، فاستضاف المنتدى في فبراير 2013 د.عمرو الورداني، مدير التدريب في دار الإفتاء لمناقشة هذه المخاوف والهواجس وأيضا لمناقشة الأسئلة الأكثر جذرية عن علاقة دار الإفتاء بالدولة وخطابها السياسي أو المشتبك مع السياسة.

هذا التبدل في المشاهد الذي شهدته منصة المتحدثين في «منتدى الدين والحريات» كان درسا عمليا في خطورة السياسات الدينية المركزية وانتمائها لسياسات شمولية غير ديمقراطية.

وفي مقابل هذه السياسة المركزية غير الديمقراطية، دارت النقاشات في المنتدى تحاول البحث عن سياسات أخرى ديمقراطية ومبنية على احترام حرية الدين والمعتقد، لكل التنوعات الدينية، بما فيها الأغلبية المسلمة، التي أصبحت شئونها الدينية في يد التقلبات السياسية وصراعات النخب الدينية على كراسي الهيئات الدينية.

كان ذلك بالتوازي مع طرح «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» لزاوية أخرى لتحليل السياسات الدينية ومشكلاتها البنيوية، والتي يأتي على رأسها افتراض «الوحدة الدينية للمسلمين»، الذي يبرر السياسات المركزية، وكيف ينتمي هذا الافتراض لسياسات دولة الخلافة والدول الوارثة لها وليس لسياسات دولة ديمقراطية حديثة، كما أنه يعد أحد ركائز أفكار التيارات السياسية الإسلامية التي تسعى لاستعادة هذه الوحدة في شكلها السياسي. وثاني هذه الافتراضات/المعضلات هو افتراض «الدولة الإمام» الذي بموجبه تتولى الدولة إدارة الشئون الدينية للمسلمين باعتبارهم جماعة موحدة ذات ميل ديني موحد وهو ما يتجاهل التنوعات الدينية وينتهك الحرية الدينية لعموم المسلمين، وتتولى أجهزة رسمية وفقًا لهذا الافتراض «مراقبة حدود النشاط الديني الإسلامي» لكي تخضعه لميل واحد تصفه بالوسطية وتحارب ما تعتبره «متطرفا» أو «منفلتا متحررا»،

وتسعى في ذلك لدعم شرعيتها السياسية وتفادي أي صراعات وجدالات دينية تنتج عن الاعتراف بالتنوع والتعدد، وفي المقابل تسعى السلطة للسيطرة على التنوعات الدينية والسماح لبعضها بالحرية النسبية بناءًا على الولاء السياسي ووفق سياسات أمنية واضحة، كما يحدث حاليا مع قطاع من التيار السلفي الموالي للنظام الحاكم.

النقاش حول السياسات الدينية الموروثة كان حاضرا في ندوة «من يختار البابا والإمام» في مارس 2014 التي ظهر فيها واضحا أن القوانين واللوائح التي تنظم اختيار القيادات الدينية هي في مجملها سياسات تاريخية مستمرة بدون تغيير جذري يناسب التحول لجمهورية حديثة تضمن حرية الاعتقاد وحرية التجمع والتنظيم على أساس الدين، والحق في تشكيل «جماعات دينية» وطوائف ينتمي لها أبناؤها طوعا ويشاركون في إدارة شئونها، وينحصر دور الدولة، والحال كذلك، في مواجهة أشكال التحريض على العنف والتمييز، بما يضمن أن تمارس الحرية الدينية في إطار الديمقراطية لا في مواجهتها أو كتقويض لها.

وفي نفس السياق، في سبتمبر 2014 ناقش المنتدى أحدث التطورات الخاصة بالمؤسسة الدينية المسيحية الأبرز وهي الكنيسة الأرثوذكسية التي شهدت تعديل لائحة انتخاب البابا وسط جدل كبير في الأوساط المسيحية حول نفوذ رجال الدين في مقابل المسيحيين من غير رجال الدين في اختيار البابا. وذهب النقاش إلى ما هو أبعد ليناقش إدارة شئون المسيحيين في المجمل، ولماذا تظل أحوالهم الشخصية مثالًا رهنا لآراء قيادات الكنيسة في الطلاق والزواج الثاني، وهي الأزمة المستمرة بين بعض المسيحيين والكنيسة حتى الآن. في هذا النقاش بدا واضحا التفاوت بين دور المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية، فبينما كان النقاش يتركز فيما يخص المؤسسات الدينية الإسلامية حول ضرورة ابتعاد الدولة عن إدارة الشئون الدينية للمسلمين، فإن الكثيرين في حالة المؤسسات الدينية المسيحية أشاروا لضرورة تدخل الدولة لسن تشريعات وإقرار سياسات تحرر المسيحيين غير الراغبين في اتباع آراء قيادة الكنيسة، وتمنحهم حقوقهم وحرياتهم بوصفهم مواطنين لا بوصفهم مسيحيين. ورغم ما يبدو من تقابل، فإن تحرر المسلمين من هيمنة الدولة وإدارتها لشئونهم الدينية وتحرر المسيحيين من هيمنة الكنيسة، هو في الحقيقة التقاء في نقطة مشتركة مفترضة لا تزال بعيدة عن السياسات الدينية في مصر، وهي أن ينتمي المواطنين إلى مؤسسات دينية يختارونها طوعا، ولا تكون مرجعيات بقوة القانون، وتكون حريتهم في اختيارها أو الخروج منها مصونة بالحق الدستوري في حرية

الاعتقاد وممارسة الشعائر الذي تتيحه الدولة في مساواة، وأن تتوقف الدولة عن طلب الشرعية السياسية في دعم مؤسسات دينية يتم إكراه المواطنين من مسلمين ومسيحيين على التبعية لها، فضلا عن إنكار التنوع الديني الأوسع، الذي يعاني من آراء قيادات هذه المؤسسات التي تدعم سياسات الدولة في إنكاره، بل والتحريض ضده.

التنوع الديني الأوسع كان ممثلا وحاضرا في نقاشات المنتدى وعبر عن انتقاداته ومخاوفه ومطالبه التي لا تزال معلقة. عبرت أصوات رموز هذا التنوع - من مسلمين شيعة ومواطنين غير مؤمنين أو أعضاء في مجموعات دينية ترفض الدولة «الاعتراف» بوجودها - عن زاوية نظرها في وضع المؤسسات الدينية والسياسات الدينية الرسمية، التي تراوحت بين دعم السياسات الدينية المركزية أحيانا خوفا من الإخوان والتيارات الإسلامية وبين التجاوب مع زاوية النظر الناقدة لهذه السياسات بعد أن تم إسقاط رئاسة وحكومة الإخوان وبقيت السياسات الدينية القديمة على حالها عائقا أمام حريتهم الدينية.

هذا التحول في المشاهد والمواقف الذي شهدته نقاشات «منتدى الدين والحريات» على مدى خمسة أعوام هو رصيد ثري لحركة المطالبة بحرية الدين والمعتقد في مصر وللحركة المطالبة بالديمقراطية بشكل عام، ورصيد لكل المهتمين بالسؤال الذي بدأ به المنتدى وهو إمكان إدارة نقاش عام حول الدين ومؤسساته ومواقعهم من منظور أولوية الحريات والحقوق، وهو النقاش الذي فتحت ثورة يناير الباب لطرحه ومحاولة الإجابة عليه عبر ترتيبات دستورية وقانونية وسياسات عامة، وفشلت محاولات الإجابة عليه من قبل الفئات الحاكمة، سواء التي تنتمي للتيار الإسلامي أو تلك القديمة/ الجديدة الحاكمة حاليا.، واستمرار أزمات المؤسسات الدينية وأزمة المجال الديني بشكل عام، والحال كذلك، يقول أن التساؤل لا يزال مطروحا وأن هذا الباب لم يتم إغلاقه.

1. لماذا يظل الأزهر جزءا من الدولة؟

سبتمبر 2012

المتحدثون:

د. محمد مهنا

الأستاذ بجامعة الأزهر، عضو المكتب الفني لمشيخة الأزهر، لاحقا: ممثل الأزهر في اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور

د. محمد مختار جمعة

الأستاذ بجامعة الأزهر، عضو المكتب الفني لمشيخة الأزهر، لاحقا: وزير الأوقاف

د.عبد الله بركات

عميد كلية الدراسات العربية والإسلامية بجامعة الأزهر، مؤسس ائتلاف «أبناء الأزهر الشريف»

إبراهيم الهضيبي

باحث أول بمركز «بيت الحكمة» للدراسات

عمرو عزت

الباحث ومسئول برنامج «حرية الدين والمعتقد» في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

أدار النقاش:

حياة اليماني

الإعلامية

في أولى ندوات «منتدى الدين والحريات»، دار النقاش حول تساؤل «لماذا يظل الأزهر جزءا من الدولة؟» وذلك على خلفية تعديل قانون تنظيم الأزهر.

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة – أثناء فترة توليه إدارة شئون البلاد عقب تخلي مبارك عن الحكم في فبراير 2011 - قد أصدر مرسوم بقانون رقم 13 لسنة 2012 والخاص بإعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها.

ونزع القانون عن رئيس الجمهورية سلطة اختيار شيخ الأزهر وأوكلها إلى هيئة كبار العلماء والذي أعاد القانون إحياءها بعد أن قام بحلها جمال عبدالناصر بنص قانون رقم 03 لسنة 1961، ولكن قانون رقم 13 أبقى شيخ الأزهر الحالي في موقعه إلى حين وفاته أو تخليه عن موقعه، وأعطاه سلطة ترشيح أعضاء هيئة كبار العلماء من بين أعضاء مجمع البحوث الإسلامية أو من تنطبق عليهم مواصفات الانضمام، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعيينهم طبقا للمادة 32 مكرر من القانون

وتتألف هيئة كبار العلماء من عدد لا يزيد عن أربعين عضوا من كبار العلماء من جميع المذاهب الفقهية الأربعة.

وقام شيخ الأزهر أحمد الطيب بتشكيل لجنة من خمس علماء تضم المشايخ الأحمدي أبوالنور وحسن الشافعي والمختار المهدي ونصر فريد واصل ومحمد الراوي لاختيار 26 عضوا حتى يكتمل النصاب القانوني للهيئة على أن تستكمل الهيئة اختيار باقي الأعضاء، وفي 18 يونيو 2012 اعتمد محمد مرسي رئيس الجمهورية أسماء الستة وعشرين عضوا.

وكانت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية فور صدور قانون تنظيم الأزهر أصدرت ورقة موقف من القانون أثارت فيه عدة نقاط:

أولا: تشكيل هيئة كبار العلماء بقرار من رئيس الجمهورية بعد اختيار شيخ الأزهر الحالي يعد بمثابة سيطرة مزدوجة لشيخ الأزهر الحالي ورئيس الجمهورية وهو ما يمس استقلال المؤسسة الأزهرية بتداخلها الواضح مع السلطة التنفيذية ومع أدوار محتملة يمكن أن يتورط فيها الأزهر دعما للنظام السياسي.

ثانيا: المادة 2 من القانون والتي تنص على أن الأزهر هو «المرجع النهائي فيما يتعلق بشئون الإسلام» والمادة 32 مكرر والتي أوكلت إلى «هيئة كبار العلماء» دور «البت في المسائل الدينية والقوانين والمسائل الاجتماعية ذات الطابع الأخلاقي» يمثلان استمرارا في قيام الأزهر بدور المرجع المعتمد لسلطات الدولة فيما يخص التشريع، بما يهدد الحريات الخاصة والعامة كحرية المعتقد وحرية التعبير ويرجع ذلك أنها مؤسسة دينية تنتمي لدين بعض المواطنين بما ينطوي ذلك على تمييز، كما أن الأزهر يلعب أدوارا رسمية عامة بينما هو مؤسسة غير منتخبة ولا تخضع للمحاسبة.

ثالثا: القانون أغفل مشكلة استقلال الأزهر المالي ومطالب عودة أوقافه إليه، الأمر الذي حال تفعيله يقدم أساسًا لاستقلال جذري عن الدولة لا ارتباط بينه وبينها ولا سلطة للدولة عليه.

وخلصت الورقة إلى أن استقلال الأزهر الجدي مرهون بتخليه عن أي دور سلطوي أو مرجعي مباشر للدولة. وأن يقتصر دوره كمؤسسة دينية وتعليمية تنشر خطابها الدعوي وتبدي رأيها للمجتمع بشكل غير ملزم إلا للأفراد والجماعات الذين يرتضونه. ورأت الورقة أن ذلك لو تحقق يصبح الحديث عن استقلال الأزهر ودراسة عودة أوقافه ومصادره المالية إليه واجبا، وينتج عن ذلك الاستقلال أن يقوم الأزهريون بصياغة نظامهم الداخلي بما يرونه يحقق الدور الدعوي والتعليمي للأزهر.

معنى استقلال الأزهر؟

محمد مهنا:

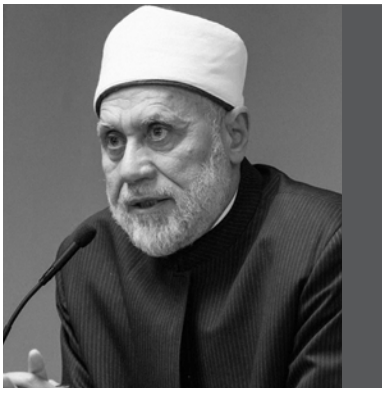

الاستقلال العلمي المالي والإداري للأزهر مطلب ولكن هل معنى الاستقلال المالي عدم اللجوء للدولة في تمويل الأزهر، وخاصة بعدما تم تبديد أوقاف الأزهر على مدى أكثر من نصف قرن؟ ثم الربط بين التمويل واستقلال الأزهر مفهوم خاطيء، لأن الاستقلال ليس معناه الاستقلال المادي فقط لأن الأزهر مؤسسة علمية وله معاييره الخاصة وهي العلم والتقوى وليس المال هو صاحب الكلمة الأخيرة.

محمد مختار جمعة:

الاستقلال ليس نصوصا مكتوبة، ولو كان الأمر نص مكتوب فقد نص القانون 13 لسنة 2012 على أن الأزهر هيئة مستقلة، وأعطى صلاحيات واسعة لفضيلة الإمام الأكبر ولمؤسسات الأزهر، ولكن أنا مفهومي للاستقلال أن يمتلك أبناء الأزهر أمرهم في اختيار قياداتهم وتنظيم شئونهم ووضع مناهجهم، وقد بدأ هذا الأمر وأصبح عمداء الكليات بالإنتخاب، وبدأ انتخاب أعضاء جدد في مجمع البحوث الإسلامية، أما إذا كان المقصود بالإستقلال دولة داخل الدولة بمعنى أن لا تخضع ميزانية الأزهر للرقابة من الأجهزة الرقابية فهذا أمر مرفوض، لكن أن يمتلك أبناء الأزهر أمر المؤسسة في تنظيم شئونها دون تدخل الأزهر فهذا ما أنادي به.

إبراهيم الهضيبي:

هناك ثلاثة أذرع يقوم عليها استقلال الأزهر:الإستقلال الفكري، الإستقلال المالي، الظهير الشعبي.

الإستقلال الفكري: الأزهر منذ أن صار سنيا على يد صلاح الدين الأيوبي حتى مطلع القرن العشرين تحديدا إلى عهد الشيخ محمد عبده، كان شديد الوضوح في معالم منهجه فكان من حيث العقيدة أشعري، وفي الفقه متمذهب على المذاهب الأربعة، وفي التصوف على الطرق السبعة، وكان الطلاب فيه يتلقون متون القدماء بحواشي المتأخرين فكانت فرصة تلاعب الدولة فيه ضعيفة.

الاستقلال المالي: بدأ محاولة تدخل الدولة فيه منذ عهد محمد علي والذي بدأ بإنشاءه ديوان للأوقاف مرورا بأحداث كثيرة في عهود متتالية منها القانون الذي صدر عام 1946 والذي سمح بمن أوقف وقفا أن يتراجع عنه، ثم مع ثورة 1952 تدخلت الدولة في أهم مسألتين وهما الإدارة والمصارف، ويعني ذلك أن الدولة هي التي تحدد جهة ادارة الوقف ومن يدير الوقف وبذلك انتهى ما كان موقوفا للأزهر والذي كان يسمح له باستقلاله المالي.

الظهير الشعبي: كان يتمثل في الطرق الصوفية، لو اخذنا وقت الحملة الفرنسية وفق اتفاق المؤرخين لم يكن هناك مصري إلا ومنتميا لطريقة صوفية، وكان مشايخ هذه الطرق من علماء الأزهر، وتم افساد هذا الأمر بتدخل الدولة حتى انتهى الحال بإنشاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية وفيه كثير من ممثلي الدولة.

عبدالله بركات:

تكفل الله بحفظ الدين بأسباب عديدة منها الأزهر الشريف فكان فخرا لمصر وقبلة للعلم لجميع طلاب العلم من أنحاء العالم، وكان احترام العالم لمصر نابع من دور الأزهر الشريف، فلما تراجع دوره تراجعت العلاقات الخارجية لمصر. والسبب في تراجع دور الأزهر هو تدخل الدولة عن طريق سرقة أوقافه، فحينما تكفل الدولة الموارد المالية للأزهر الآن فهي لا تمن عليه فلو رجعت أوقاف الأزهر لوجدنا أن كل الوزارات في مصر مدينة للأزهر، لذلك تبعية الأزهر للدولة تجعل شيخ الأزهر يدور في فلك سياسة الدولة منفذا لأوامرها، فاستقلال الأزهر يعني أن لا تكون هناك تبعية سياسية للدولة من قبل الأزهر.

عمرو عزت:

منبع الإهتمام الحقوقي بقضية استقلال الأزهر هو انحياز لاستقلال المؤسسات الدينية، بمرور الوقت وجدنا الدولة تطغي على الأزهر بقوانين ولوائح وتضع له الميزانية، ومازال البرلمان ينظم له قانونه، هذا الوضع مازال مستمرا بعد الثورة، وكنا نأمل أن يكون الوضع أكثر ديمقراطية، ولكن القانون الذي صدر في يناير 2012 غير من شكل تعيين شيخ الأزهر والذي كان يصدر قرار بتعيينه رئيس الجمهورية وجعل أعضاء هيئة كبار العلماء هم من يختارون شيخ الأزهر، وفي ذات الوقت القانون قال أن شيخ الأزهر الحالي هو من يختار أعضاء هيئة كبار العلماء، ويقر هذا الإختيار رئيس الجمهورية، وهذا يعد من أشكال التدخل. ومازال من سلطة مجلس الشعب اصدار قانون تنظيم الأزهر، وهذا إخلال بحق أبناء الأزهر في تنظيم شئونهم.

التنوع داخل الأزهر

عبدالله بركات:

الطريق الصوفي هذا طريق تربينا عليه وهو يعني الإحسان، وكما تدخلت الدولة في افساد الأزهر بجعله يتبعها تدخلت في افساد النقاء الروحي لما يسمى بالطرق الصوفية.

نقطة أخرى: هل تغير منهج الأزهر من الأشعرية والصوفية إلى غير ذلك؟ أقول يمتاز الأزهر أنه يدرس المذاهب بلا حساسية. نعم درسنا أن الأزهر في مسائل الإعتقاد اشعري/ماتريدي، ودرسنا كلام السلف، وكنا نحفظ أن كلام السلف أسلم وكلام الخلف أحكم، وما شهد جيلي هذه العصبية التي نراها اليوم، ولكن يوم أن غُيب الأزهر عن القيام بدوره، ويوم أن ارتمى العلماء في أحضان الساسة، يفصلون لهم ما يشتهون، ظهر ما يسمى بالجماعات الإسلامية، وأنا كأزهري يعتز بأزهريته أرى أنه إذا رجع الأزهر لدوره سوف تذوب هذه الأيديولوجيات.

ابراهيم الهضيبي:

اختلف مع جزئية افساد الطرق الصوفية وأتحدى أن يكون هناك شيخ أزهري قبل القرن العشرين إلا وكان منتميا لطريقة صوفية، أما عن علاقة الطرق الصوفية بالأزهر، فنحن نتكلم عن هوية الأزهر الذي نريده مستقلا على هذه الشاكلة.

عمرو عزت:

أود أن أوضح لماذا تم طرح التصوف والمذهب الأشعري هنا في هذا النقاش في سياق استقلال الأزهر، ذلك يرجع أن هناك منهج تاريخي للأزهر وبعض الأزهريين متمسكون بهذا المنهج الصوفي الأشعري التاريخي، وحاليا يوجود نفوذ فكري كبير للتيار السلفي داخل الأزهر، ونفوذ تنظيمي للإخوان المسلمين، وهذا النفوذ تمثل في انتخابات اتحاد الطلبة الأخير حيث حاز الإخوان والسلفين على أغلبية المقاعد. لذلك بعض الأزهريين المؤيدين للمنهج التاريخي للأزهر متخوفين من هذا النفوذ الإخواني السلفي على منهج الأزهر.

إدارة التنوع داخل الأزهر

الشيخ عبد العزيز النجار،
عضو مجمع البحوث الإسلامية:

استقلال الأزهر لا يمكن أن يحدث دون إعادة تقييم وغربلة للأزهر الشريف، لأن بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه له خطورته، لأن ما حدث أن مجموعة لا تتجاوز 26 عالما الذين تم اختيارهم من قبل شيخ الأزهر ليكونوا أعضاء هيئة كبار العلماء، لا يمكن بأي حال أن يقرروا حق الأزهر ومن يكون شيخ الأزهر بعد الدكتور أحمد الطيب، فهذا لا يعتبر استقلال للأزهر ولكن استقلال لـ«مجموعة ال26".

محمد مهنا:

نحن لم نأتي هنا لمهاجمة الشيخ أحمد الطيب و«مجموعة ال26»، والشيخ الطيب منذ أن كان رئيسا لجامعة الأزهر وهو ينادي بإحياء هيئة كبار العلماء، وهو ما حدث بمرسوم بقانون 13 لسنة 2012، هيئة كبار العلماء تتكون من 40 عضوا ولم تكن هناك آلية لإختيار اعضاءها ولذلك تم اختيار من كل قسم في الكليات الشرعية أقدم العلماء ورغم أنها سلطة لشيخ الأزهر إلا أنه فوضها لخمسة من العلماء لاختيار 26 من هؤلاء حتى يكتمل النصاب ويقوموا هم باختيار الباقين.

هناك نقطة أخرى أحب توضيحها، الأزهر الشريف ليس ناد رياضي أو ناد اجتماعي حتى يتم تصعيد قياداته من القاعدة للقمة، من يعرف العلماء إلا كبار العلماء في الأزهر، وذلك أرى حفاظا على كرامة الأزهر الشريف أن يتم اختيار شيخ الأزهر وليس انتخابه.

عبدالله بركات:

الشيخ محمد مهنا يقول أنه تم اختيار اقدم العلماء من كل الأقسام، اقول أنا دكتور في جامعة الأزهر ولم اسمع بذلك الكلام وهو غير دقيق.

إبراهيم الهضيبي:

شيخ الأزهر قديما كان يتم اختياره من هيئة كبار العلماء، وكان هؤلاء العلماء يتم انتخابهم من علماء المذاهب، وكان الإنتماء لهذه الجماعة العلمية لها شروط بأن يحصل على الشهادة العالمية لذلك أرى أنه لابد من إعادة النظر في هذه المسألة ولا يتم تسليمها لشخص.

عمرو عزت:

بعض الأزهريين متخوفون من أي انتخابات أو تصعيد قاعدي بشكل ديمقراطي والذي سوف ينتج عنه قيادات سلفية وإخوانية للأزهر الشريف، وذلك نظرا للنفوذ الفكري الحالي للسلفيين والنفوذ التنظيمي للإخوان المسلمين داخل جامعة الأزهر.

أرى أن ادارة التنوع داخل الأزهر لن يحل عن طريق هيئة كبار العلماء أو قانون يصدر عن مجلس الشعب ولكن عن طريق حوار داخلي بين أبناء الأزهر عن ما هي هوية الأزهر، هل هي الهوية التاريخية للأزهر التي تحدث عنها الهضيبي أم من الممكن التجديد، وإذا كانت الأزهر جامعة إسلامية فلماذا لا تتسع لكل التنوعات الإسلامية.

الأزهر وحرية الاعتقاد

حسن كمال:

بخصوص ما قاله الدكتور محمد مهنا من أن الدولة يجب أن تدعم الأزهر ماليا كما تدعم مؤسسة القضاء فأنا أختلف معه، لأن مؤسسة القضاء تخدم جميع المصريين، أما مؤسسة الأزهر فهي للمسلمين فقط، فمن غير الجائز أن يأخذ الأزهر من أموال غير المنتمين للدين الإسلامي لكي نجد فتاوي من الأزهر تهدر حقوقهم وتصف ديانتهم بأنها ليست بديانة مثل فتوى الأزهر بحق البهائيين، فهل يجوز أن تأخذ الدولة من أموالي لكي تعطيها للأزهر لكي ينكر حقوقي ويسبني في نهاية الأمر؟!

مرجعية الأزهر

محمد مهنا:

الأزهر رفض أن يكون مرجعية نهائية في المادة الثانية للدستور حتى لا يغتصب سلطة المحكمة الدستورية العليا، ولذلك نقلها من المادة الثانية للمادة الرابعة حتى تكون مرجعيتة علمية استشارية.

محمد مختار جمعة:

الأزهر بوسطيته لابد وأن يكون المرجعية، لأننا نحيا في بلد إسلامي مما يستلزم أن تكون المرجعية فيه للمتخصصين، مؤكدا في ذات السياق أن الأزهر لم يرغب أن يكون مرجعية نهائية، حتى لا يكون سلطة فوق السلطات أو يصبح ملعباً للصراعات بين التيارات السياسية التي قد ترغب في السيطرة عليه.

ابراهيم الهضيبي:

الأزهر مؤسسة علمية وليس مطلوب منه أن يقوم بدور سياسي ويجب أن يقتصر دوره على المنحى العلمي وفقط.

أحمد ناجي، الصحفي والروائي:

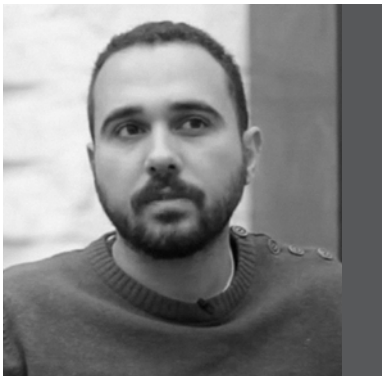

لماذا يتمسك علماء الأزهر بأنهم مرجع ملزم للدولة، هل عندهم قدرات عقلية خاصة دون باقي الناس، ودون باقي المسلمين في أجهزة الدولة، مصادر التشريع موجودة والنصوص موجودة وكتب الفقه موجودة يمكن أن يرجع إليها أي أحد. في تاريخ الإسلام لم يكن هناك مؤسسة أو مجموعة تحدد ما هو الإسلام تحديدا وما هو رأي الإسلام، رأي العلماء كان دائما استشاريا للناس.

عمرو عزت:

قانون تنظيم الأزهر الذي تم إقراره قبل كتابة الدستور نص على أن المرجعية النهائية للأزهر فيما يخص شئون الإسلام، ثم جاءت المقترحات الدستورية تنص على أن المرجعية النهائية للأزهر في تفسير مصادر التشريع وبالتالي هذه المرجعية ستضع الأزهر في قلب الصراعات السياسية.

وهناك تساؤل آخر: هل عندما يقوم الأزهر بدور سياسي في صياغة التشريعات المصرية سيكون الانتساب له مقتصرا على المصريين فقط أم سوف يظل مؤسسة وجامعة تقبل جميع الجنسيات كما كان سابقا.

الانحياز الحقوقي لاستقلال الأزهر ينبع من انحيازنا للديمقراطية في أن المؤسسات المنتخبة هي التي تقر التشريع، ولذلك فهناك خطورة بالغة أن تقوم مؤسسة من أبناء دين واحد في صياغة سياسات تخص المصريين جميعا مما يجعله يدخل في صراع مع القوى الديمقراطية.

2. انتخاب المفتي وعهد جديد لدار الإفتاء

فبراير 2013

حوار مع عمرو الورداني، أمين الفتوى ومدير التدريب بدار الإفتاء المصرية

أدار النقاش:

عمرو عزت، الباحث في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»

فتحت عملية انتخاب مفتي الجمهورية جدلا حول تخوف التيار الأزهري من سيطرة التيار الإسلامي وفي القلب منهم الإخوان على المؤسسات الدينية الرسمية.

فوفق تعديل قانون تنظيم الأزهر في 2012 فإن هيئة كبار العلماء في الأزهر تنتخب المفتي من بين أسماء ترشحها الهيئة ثم يدلي أعضاء الهيئة بأصواتهم لانتخابه.

معظم التخوفات التي أثيرت في الجدل العام كانت تخشى طرح أسماء مقربة لجماعة الإخوان المسلمين، خاصة في ظل رئاسة محمد مرسي، عضو الإخوان، وفي ظل وجود علماء مقربين من الجماعة مثل يوسف القرضاوي

في هيئة كبار العلماء، وتداولت وسائل الإعلام أسماء كعبدالرحمن البر عضو مكتب الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين، ومحمد يسري إبراهيم القريب من الإخوان، مما أُثار اعتراضات التيار الأزهري التقليدي.

في هذا السياق، أتى انتخاب د.شوقي علام في فبراير 2013 ، وهو أكاديمي غير بارز لا دعويا ولا سياسيا، لينهي تلك الأزمة.

استضاف «منتدى الدين والحريات» عمرو الورداني، أمين الفتوى ومدير التدريب في دار الإفتاء المصرية، في ندوته «انتخاب المفتي ومستقبل دار الإفتاء المصرية» ودار النقاش فيها حول مخاوف الصراع السياسي على المؤسسات الدينية، والهيكل المؤسسي لدار الإفتاء المصرية وكيف تؤدي عملها والتوجه الفكري والمنهجي لدار الإفتاء المصرية.

تطورات حالة دار الإفتاء والدور الرسمي للمفتي

عمرو الورداني:

دار الإفتاء المصرية لم تكن تابعة للأزهر الشريف رسميا في يوم من الأيام، لكنها كانت تابعة لوزارة العدل، وكان المفتي يفتي للوزارة في القضايا الشرعية، ثم استقلت دار الإفتاء عن وزارة العدل في عام 2007.

أما عن دور المفتي الرسمي، فكما ينص القانون واللوائح الرسمية، أن المفتي هو رئيس اللجنة الدينية للإذاعة والتليفزيون وينص القانون على إحالة القضايا المتعلقة بالإعدام إلى المفتي ليؤخذ رأيه الاستشاري للموافقة على الإعدام من عدمه.

واستشارة المفتي في قضايا الإعدام تمر بعدة مراحل: أولا، مرحلة الإحالة ثم مرحلة التكليف ثم مرحلة التأصيل، وفي النهاية إصدار الرأي الشرعي، وفضيلة المفتي علي جمعة في عهده رفض من 5 إلى 6 حالات إعدام، و للمفتي مستشار قانوني لقضايا الإعدام، كما أن للمفتي دور استشاري في قضايا المواريث والأحوال الشخصية، وغير هذه الأدوار الواضحة هناك بعض المؤسسات الرسمية، تلجأ إلى رأي المفتي حينما تتقاطع بعض المسائل مع الرأي الشرعي.

الهيكل المؤسسي لدار الإفتاء المصرية

عمرو الورداني:

لو أردنا أن نضع بانوراما لدار الإفتاء، فهي لها قلب تشغيلي يكمن في القطاع الشرعي، والذي يمثل في أمناء الفتوى، كما يوجد إدرات الفتوى، كما يوجد أمانة الفتوى وهي في تشكيلها تشبه هيئة كبار العلماء. وبناء عليه لا توجد فتوى تخرج من مفتي واحد ولكن لا تصدر الفتوى إلا بتوقيع اثنين على الأقل من أمانة الفتوى. كما توجد ادارة التعليم عن بعد وادراة الحساب الشرعي للبت في المعاملات الحديثة، وادراة الأبحاث الإجتماعية. كما أن هناك أقسام تساعد الفتاوي مثل قسم التدريب، وهو مسئول عن تدريب المفتين وأخرج إلى الآن جيلين من المفتين، وقسم تراث الفتاوي، وقام هذا القسم بارسال نسخة من كل فتاوي دار الإفتاء منذ نشأتها إلى دار المحفوظات والبنك المركزي كما يوجد نسخة في دار الإفتاء المصرية.

أما عن أقسام الفتاوي فيوجد الفتاوي الشفوية، الفتاوي الإلكترونية والفتاوي الهاتفية، إما عن طريق ترك سؤالك أو تحويلك للمفتين مباشرة، كما يوجد الفتوى البريدية أيضا.

والتحديث الذي تم لدار الإفتاء بهذا الشكل تم في عهد الدكتور علي جمعة، حيث جلسنا منذ 6 سنوات لوضع استراتيجية لكي تصبح بهذا الشكل. ونتج عن مأسسة دار الإفتاء أنها تخرج في العام نصف مليون فتوى في حين أنه قبل مجيء الدكتور علي جمعة وعلى مدى 110 سنة كان اجمالي الفتاوي 120 ألف فتوى.

آلية اختيار المفتي

عمرو الورداني:

قبل الحديث عن اختيار المفتي، علينا أن نوضح المنهج الأزهري لأعضاء هيئة كبار العلماء الذين قاموا باختياره. يقوم المنهج الأزهري على ثلاث أعمدة رئيسية العمود الأول: المنهج العلمي المذهبي، العمود الثاني: المنهج التربوي الصوفي، العمود الثالث: النموذج المعرفي الأشعري.

أما عن اختيار المفتي، فقد قام أعضاء هيئة كبار العلماء بوضع معيار رئيسي أن يكون المفتي إما أستاذ أو أستاذ مساعد في الفقه أو أصول الفقه، وأن يكون بينه وبين سن المعاش على الأقل عامان. وخاطبوا بناء ذلك الجهات المختصة، فتم ترشيح 27 بين استاذ واستاذ مساعد، فوجدوا أن عدد الأساتذة يكفي وكان عددهم 13 استاذ دكتور. ثم وضعوا معيارا بعد ذلك، أن يكون له إنتاج علمي، فتم تصفية العدد إلى 9 أساتذة. وسألوهم في تخصصاتهم وأبحاثهم والقضايا العامة، فتمت التصفية على 3 أسماء، ثم تم التصويت فحصل الدكتور شوقي علام على 10 أصوات من أصوات 23 عضوا من أعضاء هيئة كبار العلماء.

منهج دار الإفتاء

عمرو الورداني:

نلتزم بحثيا في دار الإفتاء بالمذاهب الأربعة، وهو ليس التزاما حصريا، فحينما تضيق المذاهب الأربعة نلجأ في الفتاوي إلى أحد المذاهب الثمانية، والتي تضم المذهب الإباضي والمذهب الزيدي والمذهب الإمامي والمذهب الظاهري. وحينما تضيق هذه المذاهب لدينا 85 مذهبا فقهيا آخر. وشعارنا في ذلك أن الفقه أكبر من الفقهاء، وأدواتنا في ترجيحنا للفتاوي، قائم على مرعاة كل الأطر المحيطة بالفتوى لأن الواقع متداخل، ولذلك نراعي الواقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي.

مداخلة:

تكلمت عن المنهج الأزهري، هل الأجيال الأصغر تنتمي لنفس هذا المنهج وهل الأزهريين على نهج واحد، ألا ترى بعض المتشددين لهم برامج فضائية وهم من خلفيات أزهرية أيضا؟

عمرو الورداني:

لدينا مؤسسة منذ ألف عام حاول مؤسسوها أنفسهم أن يحيدوا بها عن المنهج القويم المعتدل، ولم يستطيعوا لأن الأزهر سوف يظل هو الأزهر. وعلى مدار تاريخه لم يقبل الأزهر بمتشددين ولكن الذي يحدث أن

يكون شخص له أنتماء آخر، ويريد أن يحصل على ثقة الناس فينتمي للأزهر، ويجعل انتماءه الأول هو الأصل، ولكن فرز هذه المسائل يتم بخطاب مستمر بالنبرة الأزهرية المعتدلة.

مداخلة:

تحدثت عن دور الأزهر في الحفاظ على التدين المصري لكن ما نراه عكس ذلك في المجتمع فما هو دور الأزهر لكي نرجع لنمط التدين المصري، وهل أنتم متواجدون في الشارع المصري؟

عمرو الورداني:

لو ضربنا مثال على جهود دار الإفتاء في الحفاظ على التدين المصري، مع انتشار مفهوم البدعة وتبديع كل أفعال المصريين، ففتاوي دار الإفتاء المصرية واضحة في تلك المسألة ووقفت ضدها. وأيضا نجد أن من سمات التدين المصري أنه يميل للجمال، فنجد أن دار الإفتاء المصرية تؤكد على جمال التواشيح. وحينما يأتي أحد لتبديع قراءة القرآن قبل صلاة الجمعة، نجد دار الإفتاء تقف ضد ذلك. ومن الممكن أن تطلعوا بأنفسكم على فتوى دار الإفتاء التي تؤيد الاحتفال بالمولد النبوي، فهي تؤكد على حب آل البيت وفي ذات الوقت تستنكر عقلية الخرافة، ففي كل فتاوي دار الإفتاء المصرية يشع التدين المصري واضحا.

أما عن التواجد في الشارع المصري فهذا نحتاج دعمكم فيه لأن هذه مؤسسة الشعب، فلو تم الحديث عن أن التيارات المتشددة غزت البيوت بالقنوات الفضائية، فلم لا نقوم بانشاء شركة مساهمة ونقوم بانشاء فضائية للأزهر. فكما نحافظ على الأبدان بمؤسسات الصحة علينا الحفاظ على الأديان بدعم مؤسسات الإعتدال بهذا الشكل أو بأشكال أخرى.

دار الإفتاء والسياسة

عمرو عزت:

ربما يكون منطلق ندوتنا هو انحيازنا لكون الدين بالأساس هو مجال حرية ومجال تنوع، ولدينا مطلب وهو أن تستقل المؤسسات الدينية وتبتعد عن جهاز الدولة، لأن النظام السياسي استغل كل أدوات الدولة في مواجهة التيارات الإسلامية السياسية مما أدى لتبعية المؤسسات الدينية للنظام السياسي وتوجهاته ومعاركه. والآن وتحت سلطة الإخوان المسلمين هناك نفس التخوف الذي يسميه البعض «التخوف من أخونة المؤسسات الدينية».

عمرو الورداني:

هذه الندوة يمكن أن نضع لها عنوانا أنها ندوة مخاوف ودوري هنا هو «صائد الأشباح» وأريد أن أبدد هذه المخاوف.

انتخاب هيئة كبار العلماء للمفتي كان رسالة طمأنه لكل المجتمع المصري بعد حالة من التداخل والإلتباس بين مساحة السياسة الحزبية ومساحة السياسة التنموية الإصلاحية. هناك مبحث في الشرع يسمى السياسة الشرعية يذهب إلى أن الشرع الشريف مسئول عن تحقيق مصالح العامة، ولا يتكلم عن السياسة الحزبية. من المعلوم أن السياسة الحزبية نشأت مع فكرة الديمقراطية والدولة القطرية ولم تكن موجودة في الفكر الإسلامي. فالشرع يتفق مع مباديء الديمقراطية في التشارك والمساواة بين الحاكم والمحكوم، ولكنه يختلف في الآليات للوصول لذلك. في الشرع هناك مبدأ النصيحة ولكنه في الديمقراطية الحديثة يسمى المعارضة، النصيحة موقف معياري، لكن المعارضة موقف أيديولوجي، وهذا كله يوضح علاقة المفتي بالسياستين، نحن لنا علاقة بالسياسة التي تصلح الرعية وليس لنا علاقة بالسياسة الحزبية لأن العالم في دار الإفتاء لا يقول رأيه في السياسة الحزبية لأنها قائمة على التحيزات ومن المفترض أن العالم ميزان الأمة.

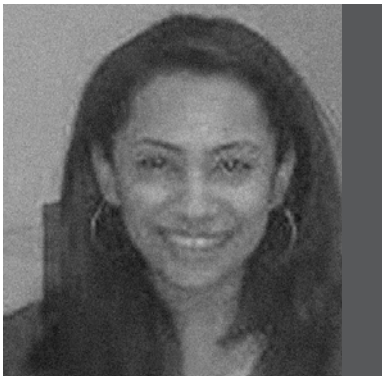

حنان البدوي، مسئولة الإعلام في المبادرة المصرية:

أستغرب كلام الدكتور عمرو الورداني أن المفتي لا يتكلم في السياسة، في حين نجد أن المفتي السابق على جمعة له فتوى في فبراير 2011 وصف فيها التظاهر بالفتنة، وفي سبتمبر الماضي كان له تصريح بحرمة العصيان المدني، واعتقد أن هذا تدخل مباشر في الأمور السياسية.

محمد ناجي، باحث في مؤسسة «حرية الفكر والتعبير»:

د. عمرو الورداني قال أن دار الإفتاء تقف مع مصالح الرعية، ونجد في أوقات أن مصالح الرعية من الممكن أن تكون ضد الحكومة وأحيانا ضد الدولة والذي أوصلنا للثورة هو الوضع السيء للعدالة الاجتماعية، وقد نجد من مطالب الناس أن ينحسر دور الدولة، ويتغير أسلوب تعاملها فهل من الممكن أن تؤيد دار الإفتاء الناس في ذلك؟

عمرو الورداني:

من المعلوم أن مفهوم الدولة يختلف عن مفهوم الحكومة، ولست اتصور أن دار الإفتاء تأخذ موقف ضد الحكومة بمعنى أن يكون لها دور سياسي، لأنها لا تتدخل في السياسة الحزبية. ولكن إذا كان هناك صراع بين الدولة والشعب، وكان هناك ظلم واضح سوف نقول رأينا. وبالنسبة لفتوى حرمة التظاهر وحرمة العصيان المدني، لم ندخل في هذه الفتاوى من مدخل السياسة ولكن كان المدخل سياسي واجتماعي. ولا شك أن هناك اشتباك بين الدين والسياسة، واعتقد أنكم تتحدثون من مدخل يختلف عن مدخلي في وجوب فصل الدين عن السياسة، ولكن إذا كان الدين جزء من المجتمع، والسياسة تعمل في المجتمع، فلا شك أن الدين يتقاطع مع السياسة.

محمد عمر، طالب جامعي أزهري:

رؤية الأزهر الشرعية تؤثر على الحريات الدينية للمصريين المختلفين عن رؤيته الرسمية، على سبيل المثال، الشيعة ليس لهم حسينيات لأن الأزهر يرى أنه لا يصح أن يكون لهم تواجد في مصر وكذلك البهائيين يمنعوا من الزواج الرسمي نتيجة فتاوي الأزهر.

عمرو الورداني:

لا أحد ينكر أن المؤسسات الدينية، ومنها دار الإفتاء المصرية هي مؤسسات قيادية للرأي العام، ولكن دار الإفتاء لا تصدر حكم قضائي لكنها مؤسسات تقوم بتوعية الناس مثلها مثل المؤسسات الإعلامية.

أما عن أُثر الفتوى على السياسة، طبيعي أن تؤثر لأن الفتوى تؤثر في المجتمع والسياسة أحد الفواعل في المجتمع، لكن هذا التأثير لم يكن متعمدا لكن كان محاولة لإنقاذ المجتمع المصري ولانقاذ الاقتصاد المصري.

التدين المصري وفق رؤية المؤسسات الدينية الرسمية

يوجد مؤشرات للتدين المصري غير التدين الظاهري الذي نعيشه الآن. وكان التعبير الشعبي يطلق على الشخص المتدين تعبير «وشه منور»، ومن المؤشرات أيضا ما يطلق عليه «الطيابه»، وهذا يشمل حسن العشرة. ودار الإفتاء أحد الحصون التي تحاول الحفاظ على التدين المصري. لذلك نجد رأس المؤسسة السابق الدكتور علي جمعة له كتاب عنوانه «حاكموا الحب»، لأن الأساس الذي يقوم عليه المجتمع هو التعاطف، الذي يقوي لحمته. وفي سبيل ذلك أيضا استخدمنا كل الآليات للحفاظ على التدين المصري، كمؤسسة تعمل بالعلم فقمنا بتحصين المؤسسة من الداخل، وحاولنا أن نقوي جذور الثقة مع المجتمع فقمنا بإنشاء مركز للأبحاث الإجتماعية وعملنا على فض المنازعات.

عمرو عزت:

استقلال المؤسسات الدينية عن الدولة هو ما يمكنها بحق أن تقول أنها مؤسسات توعية للناس مثلها مثل المؤسسات الإعلامية. وفي هذا السياق، يصبح رأي المفتي، أو اجتهاده في الشئون العامة، هو اجتهاده الحر ويتبعه فيه من يريد. ولكن مع تبعية المؤسسات الدينية للدولة، فإن آرائها في الشئون العامة لا يمكن فصلها عن التوجهات العامة للنظام السياسي.

3. مشروع «انتخابات المساجد»: استقلال أم مساحة للصراع السياسي

19 مارس 2013

أصدر طلعت عفيفي، وزير الأوقاف السابق، في 10 مارس 2013 قرارا وزاريا بإعادة تنظيم مجالس إدارات المساجد، وتغيير اسمها إلى «مجالس إعمار المساجد» لتكون بالانتخاب من جمعية عمومية من رواد المسجد، وتضمن صلاحيات للمجالس في المجال الخدمي والخيري بينما ظل المجال الدعوي حصرا تحت إدارة وزارة الأوقاف وفق القانون.

وفي 19 مارس 2013 نظم «منتدى الدين والحريات» ندوة «انتخابات المساجد: استقلال أم مساحة للصراع السياسي على المساجد". ودار النقاش حول الإنتقادات الموجهة لوزارة الأوقاف في حكومة الإخوان المسلمين بإقصاء المخالفين لها فكريا واستغلالها للمجال الديني في الصراع السياسي، وعن خلفيات وتبعات قرار تشكيل مجالس إعمار المساجد بالانتخاب وإن كان ذلك يعني ترك مساحة حرية للمجال الديني وعلاقته بالهيكل المركزي لإدارة المساجد كلها من قبل وزارة الأوقاف، وعن مستقبل هذه الانتخابات واحتمالات الصراع التي يمكن أن تثيرها داخل المسجد الواحد، في ظل تقييد حرية الجمعيات في إدارة مساجد مستقلة عن وزارة الأوقاف.

استضاف المنتدى:

سلامة عبدالقوي، المتحدث باسم وزارة الأوقاف، وعضو جماعة الإخوان المسلمين وخلف مسعود، إمام وخطيب بوزارة الأوقاف، والمتحدث باسم حركة «أئمة بلا قيود» وأدار النقاش عمرو عزت، الباحث في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية».

ما هي لائحة انتخاب مجالس إعمار المساجد؟

سلامة عبدالقوي:

تم تغيير اسم مجالس انتخاب المساجد لتصبح مجالس إعمار المساجد. والمقترح أن تتشكل جمعية عمومية من رواد المسجد يختارهم إمام المسجد المعين من وزارة الأوقاف. ويكون إمام المسجد هو سيد قراره في اختيار أعضاء الجمعية العمومية. وشروط اختيار أعضاء الجمعية العمومية أن يكون الشخص حاصلا على مؤهل عالي، ويكون له شهرته أنه محب للعمل التطوعي، وأن يكون من رواد المسجد.

يدعو إمام المسجد بالتنسيق مع المديرية التابع لها المسجد للإنتخابات، ثم يتم الفرز في وجود كل من إمام المسجد وأكبر أعضاء الجمعية العمومية سنا وعضو من مديرية الأوقاف التابع لها المسجد. وبعد ذلك يتم إعلان النتيجة ليفوز سبعة أشخاص بعضوية مجلس الإعمار، ثم تعتمد من المديرية، وذلك عدا 10 مساجد كبرى يتم اعتمادهم من الوزير مباشرة.

أول اجتماع لمجلس إعمار المسجد يكون برئاسة إمام المسجد وفيه يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة والنائب له.

ولو قارنا اللائحة الجديدة بالوضع قبل الثورة لوجدنا أن "أمن الدولة" كان له دور كبير في إدارة المساجد بالاشتراك مع الوزارة، حيث أن كل مجالس إدارات المساجد الموجودة حاليا تشكلت بقرار من الوزارة، بعد تزكية الأمن الذي عطل تشكيل مجالس أخرى، وهذه المجالس شاركت الأمن والوزارة في التضييق على الأئمة والدعاة غير الموالين للنظام.

انتخابات المساجد ديمقراطية منقوصة

خلف مسعود:

الحديث عن أن الجمعية العمومية يتم تشكيلها من رواد المسجد كلام مطاطي، فمن القادر على تحديد روارد المسجد، وهل إمام المسجد يستطيع حصر رواد المسجد، وبناء عليه كيف يتم تحديدهم، هل هم السكان المجاورين للمسجد أم سوف يتم حسم الأمر بالبطاقة الشخصية، ونقطة أخرى: الشيخ سلامة قال أن اختيار رواد المسجد متروك للإمام. ولكن هذا كلام غير دقيق، لأن الفصيل الذي سوف يتحكم في ذلك هم الإخوان المسلمين لأنهم القادرين على الانتشار على مستوى الجمهورية، وبذلك أنت تركت لهم أن يتحكموا في المساجد. وأيضا اللائحة لم تتكلم عن النساء المصليات، هل لهن حق الترشيح والفوز في الانتخابات، فمع إدخال الديمقراطية للمساجد يجب الإلتزام بها كلها.

عبده البرماوي:

ما تطرحه اللائحة الجديدة هو تعبير عن ديمقراطية منقوصة لأنها متحيزة بالكامل لإمام المسجد بما لايتيح لأهل المسجد أن يعبروا عن وجودهم وتفضيلاتهم. والسلطة دائما تتدخل باعتبارها صاحبة الفيتو كمحاولة منها للسيطرة على المساجد، عن طريق إمام المسجد وأرى أنه لابد للدولة أن تنسحب من إدارة المساجد وتنظم الأمر فقط وتترك الأمر للمجتمع.

عمرو عزت:

المركزية القانونية لوزارة الأوقاف في احتكار إدارة المساجد، هي أصل المشكلة التي لا ينادي أحد بالتعامل معها وهو ما لا تقوم بحله اللائحة الجديدة المقترحة.

الصراع السياسي على المجال الديني

خلف مسعود:

لائحة إعمار المساجد تفتح الباب للصراعات السياسية داخل المساجد، حيث كل فصيل حزبي يدفع باتباعه للمنافسة، وكل منطقه سوف يحكمها التوجه السياسي لها. في بعض المناطق سوف نجد سيطرة اسلامية وفي مناطق أخرى سيطرة ليبرالية، وهكذا، وبذلك ندخل الصراع السياسي للمساجد.

سلامة عبدالقوي:

أتفق أنه لا يصح اقحام الأمور السياسية داخل المساجد، وعلينا أن نضع ضمانة لعدم منافسة الأحزاب السياسية في انتخابات المساجد. ولقد صرحنا اكثر من مرة أن لا يصح لإمام مسجد أن يتكلم بلسان السياسة في المسجد، وأي حالة تثبت توظيف المنبر للأمور السياسية يتم التحقيق فيها.

عمرو عزت:

الإطار القانوني والإداري يعطي الأوقاف السيطرة الرسمية على كل المنابر، ويعاقب كل من يخطب أو يلقي درسًا دون تصريح من الأوقاف بموجب قانون 1996، كما أن الجهات الأمنية استغلت هذا الإطار لضم وإلحاق المساجد التابعة لتيارات إسلامية والتضييق عليها. والآن لن تمس الانتخابات المقترحة السيطرة الرسمية بل ستفتح الباب أمام تقاسم هذه السيطرة بين الوزارة والتيارات الإسلامية، التي أصبح رموزها هم قيادات

الوزارة، وستفتح الباب للصراعات بين التنوعات الدينية على المسجد الواحد بدلا من إتاحة الحرية أمامها في اتخاذ مساجد مستقلة، بالإضافة إلى الصراع الدائر بالأساس على مناصب وزارة الأوقاف وما وهو ما نراه الآن في احتجاجات الأئمة الذين يتحدثون عن سيطرة الإخوان وحلفائهم على قيادة الوزارة.

سلامة عبدالقوي:

وزارة الأوقاف حريصة على إشراك العاملين بها وخاصة الائمة في كل اللوائح التي تعدلها وعرضنا لائحة إعمار المساجد على موقع الوزارة لإبداء الرأي فيها والوزارة مفتوحة لكل صاحب رأي.

خلف مسعود:

حينما تولى الدكتور طلعت عفيفي الوزارة استقبلنا في مكتبه، وكنا نرسل له ملاحظتنا، وبعد ذلك أصبح لا يستمع إلينا.

مداخلة:

كنت اقوم بعمل صحفي عن تلك القضية وأعرف حالات تم اقصائهم من المساجد الكبرى لصالح أفراد من جماعةالإخوان المسلمين.

سلامة عبدالقوي:

ارسل لي أسماء تم اقصاءها بما يخالف اللوائح وسوف نحقق في ذلك لو تبين وجود خطأ.

الأجهزة الأمنية والمساجد

سلامة عبد القوي:

ما يدور عن سيطرة تيار معين على المساجد من خلال تعيين الأئمة المقربين منه، غير صحيح. ولكن ما يحدث أننا الآن نعيد النظر في العديد من الأئمة والخطباء، لأن معظم الأئمة، وليس بعضهم، كانوا من يحصلون على موافقة مباحث أمن الدولة. أكرر، معظمهم وليس بعضهم.

وكذلك مجالس إدارات المساجد، قبل الثورة كان رواد مسجد ما يتجمعون ويتقدمون بطلب إلى وزارة الأوقاف لتشكيل مجلس إدارة للمسجد من أجل مراعاة شئونه. وأقول أن كل مجالس الإدارات، وليس بعضها ولا معظمها، أكرر: كل مجالس إدارات المساجد في عهد النظام السابق كانت معتمدة من مباحث أمن الدولة ولا يد لوزارة الأوقاف في رفض أو قبول مجالس الإدارات.

وما نقوم به الآن هو تطهير وتصحيح لهذا الوضع من خلال لائحة مجالس إعمار المساجد.

عمرو عزت:

ما يحدث الآن يجعلنا نتساءل إن كانت الموافقات الأمنية في عهد النظام السابق لتضمن ولاء الأئمة ومجالس الإدارات للنظام وعدم انتمائهم لتيارات معارضة قد حل محلها شبكة تحالفات التيار الإسلامي الذي يحرص الآن على أن تكون المواقع القيادية المؤثرة للقريبين من هذا التحالف، وأن تكون الأفضلية للموالين للنظام في معظم المناصب والمساجد الهامة ويتم إقصاء المناوئين للإخوان وللتيار الإسلامي.

نقل القطاع الدعوي إلى مشيخة الأزهر بدلا من الأوقاف

خلف مسعود:

النقاش حول لائحة المساجد هو عرض وليس المرض. أرى انهاء أزمة تسييس المساجد، وعدم تحكم الحكومات فيها تبعا لأهوائها السياسية، وأرى أن السياسات الحالية تجعل من 55 ألف إمام في يد الحكومة لا الدولة.

وأرى أن تدير مؤسسة الأزهر المساجد من خلال هيئة كبار العلماء، حيث أن الدستور في مادته الرابعة ينص على أن المسئول عن الدعوة الإسلامية هو الأزهر. لذلك لابد أن تدار جميع المؤسسات الدينية بما فيها دار الإفتاء من خلال مؤسسة الأزهر الشريف. وذلك يضمن أن تكون المساجد والأئمة تابعة للدولة وليس للحكومة.

سلامة عبدالقوي:

أتفق مع وجود مؤسسة دينية واحدة تدير الشأن الديني في مصر، وتكون من خلال الأزهر الشريف ولكن هذا سوف يتم حينما يحصل الأزهر على استقلالية حقيقية، ووزير الأوقاف طلعت عفيفي كان له تصريح منذ فترة قليلة يؤيد تلك الخطوة.

عمرو عزت:

مركزية جهة ما في إدارة المجال الديني هي الأزمة، سواء كانت الأوقاف أم الأزهر، حيث أن تكريس الأزهر كمرجعية يهدد استقلاله ويفتح الباب لصراعات داخل الأزهر أيضًا على غرار الصراعات الحالية داخل وزارة الأوقاف. والحل هو فتح المجال الديني أمام التعدد والتنوع، بدلا من الإدارة المركزية، ويكون لكل التنوعات الدينية حق التأثير على المجال الديني بشكل حر وليس بشكل مركزي أو سلطوي.

4. من يختار البابا والإمام؟

مارس 2014

في مارس 2014 انتهى المجمع المقدس للكنيسة الأرثوذكسية من تعديل لائحة انتخاب بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية التي تعود إلى عام 1957.

نظم «منتدى الدين والحريات» ندوة «من يختار البابا والإمام» في 18 مارس، لمناقشة تداعيات صدور اللائحة ومناقشة وضع المؤسسات الدينية وعلاقتها بالمؤمنين بها وبعموم المصريين وكيف يتم اختيار قيادات هذه المؤسسة.

وتحدث فيها:

عمرو عزت وإسحق إبراهيم، الباحثين في برنامج «حرية الدين والمعتقد» في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية».

عمرو عزت:

لعبت المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية، دورا بارزا منذ بداية الثورة وفي الصراعات والاستقطابات التي نشأت حولها وداخلها. وهذه الندوة، التي نعقدها بمناسبة قرب إقرار لائحة جديدة للكنيسة الأرثوذكسية، هي بمثابة نقاش مفتوح مع جمهور المنتدى يحاول فتح الجدل حول علاقة الدور السياسي للمؤسسات الدينية بطرق اختيار قادتها، ومدى تعبير طرق الاختيار عن مجموع المؤمنين الذي يتبعون هذه المؤسسة وتأثير ذلك على حرية الدين والمتقد.

إسحق إبراهيم:

سبب الاهتمام بلائحة البابا الذي انتهى المجمع المقدس من صياغتها وتم إرسالها لرئيس الجمهورية لإعتمادها، هو أن صدور قانون بهذه اللائحة هي المحك الأول لكيفية تفسير وتطبيق المادة الثالثة من الدستور التي تنص على أن مباديء شرائع المسيحيين واليهود هي المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية واختيار قياداتهم الدينية.

شد وجذب بين رجال الدين والعلمانيين داخل الكنيسة

إسحق إبراهيم:

في عام 1855 ألغى الخديوي سعيد الجزية المفروضة على الأقباط، وبعد ثلاث سنوات تم السماح لهم بدخول الجيش. وترتب على ذلك التحول وجود تمثيل قبطي في المجالس النيابية ووضع قوانين ينظم من خلالها شئونهم الدينية وأحوالهم الشخصية. ومن هنا نشأ الصراع بين رجال الدين والعلمانيين من الأقباط حول إدارة شئون الكنيسة وممتلكاتها، وتمحور الصراع حول أمرين رئيسيين: لائحة المجلس الملي ولائحة انتخاب البابا.

في عام 1872 صدر الأمر العالي من الخديوي إسماعيل بإنشاء المجلس الملي والمكون من العلمانيين من غير

رجال الدين، وفي العام التالي صدر فرمان بوضع لائحة المجلس، وأوكل إليه تنظيم حسابات الكنيسة وإدارة أوقافها، ونظر أمور المدارس والفقراء، والأحوال الشخصية، ورسامة القساوسة.

في يناير 1874تشكل أول مجلس ملي من 12 عضوا و12 نائبا بقرار حكومي، ما أغضب رجال الدين، فقاموا التنازل عن سلطاتهم. ومع مجيء جمال عبدالناصر وتأميم كل تمثيل ديمقراطي، وفي ظل العلاقة الجيدة بين البابا كيرلس وجمال عبدالناصر، تم تقليص دور المجلس الملي أولا بإلغاء المحاكم الملية، وإحالة أعمالها لمحاكم الأحوال الشخصية لغير المسلمين، وفي السنوات الأخيرة للبابا كيرلس السادس حصل على قرار حكومي بحل المجلس الملي.

مع وفاة البابا كيرلس عام 1927 ومع وجود نخبة قبطية متحررة، حدث صراع بين رجال الدين وتلك النخبة على اختيار البابا ووصل الأمر لاختيار كل طرف بطريركا للكنيسة. وتحت وطأة ذلك الصراع، أبدى الملك فؤاد رغبته في دعم وصول أحد المطارنة لكرسي البابوية. وفي الأول من ديسمبر عام 1928 أُصدر قرارا حدد شروط انتخاب البطريرك وأجاز ترشيح المطارنة والأساقفة بالمخالفة لتقاليد الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. وحدد أسماء الناخبين اسما اسما، وكانت قاعدة انتخابية مصطنعة، حيث كانت مكونة من ثلاث فئات: رجال الدين، أعضاء الحكومة والبرلمان، بعض أُثرياء الأقباط. وعلى هذا الأساس تم اختيار الأنبا يؤانس، وصدر أمر ملكي بتعيينه بطريركا للكنيسة في 9 ديسمبر1928.

تجدد الخلاف مرة أخرى مع وفاة البابا يؤانس عام 1943، وكان الجدل حول من يكون له السيطرة: رجال الدين أم المجلس الملي. ولكن هذه المرة نجحت التيارات المختلفة في وضع لائحة إيجابية لانتخاب البطريرك. وكان من إيجابيات تلك اللائحة أنها لم تسمح لأي سلطة دينية أو سياسية بتحديد أسماء الناخبين ووسعت قاعدة الناخبين لتكون أكثر ديمقراطية، فأعطت اللائحة حق الانتخاب لجميع موظفي الحكومة، ومجالس المديريات والمهن ذات الشهادات العليا ورؤساء الجمعيات الخيرية القبطية وأصحاب الصحف القبطية. وكان من يحوز على الأغلبية المطلقة يصبح بابا الكنيسة ولو تساوت الأصوات تعاد الإنتخابات مرة أخرى. وعلى هذا الأساس تم انتخاب الأنبا مكاريوس مطران أسيوط والمدعوم من المجلس الملي والإصلاحيين في فبراير 1944.

مع حركة الجيش في 1952 ثم تولي جمال عبدالناصر رئاسة الجمهورية، يبدو أنه استشعر الحرج بأن يكون قد

أتى باستفتاء ويكون البابا بالإنتخاب، فأوكل لكمال رمزي إستينو، وزير التموين وقتها، تعديل اللائحة. وصدر قرار جمهوري باللائحة في نوفمبر 1957، وفي هذه اللائحة قيدت سن الترشح للباباوية بما يزيد عن 40 سنة، وذلك من أجل استبعاد الرهبان الشباب الذي حصلوا على قدر من التعليم ثم انخرطوا في سلك الرهبنة، وكان ذلك التعديل أيضا يستهدف ابعاد أنطونيوس السرياني (البابا شنودة الثالث فيما بعد) والقمص متى المسكين، والأنبا غوريغوريس أسقف الدراسات اللاهوتية والذين أبدوا رغبتهم في الترشح للمنصب البابوي، كما قلصت عدد الناخبين ونصت على القرعة الهيكلية فبعد أن كان من يحوز أغلبية الأصوات يصبح بابا للكنيسة أصبح أعلى ثلاثة حاصلين على أصوات تجري بينهم قرعة.

وفي السنوات الأخيرة من حياة البابا شنودة تعالت الأصوات بتعديل لائحة انتخاب البابا، خاصة أن تلك اللائحة كانت محل نقد لاذع منه قبل توليه منصب البطريرك، وقد دوّن رأيه في عدة مقالات في مجلة الكرازة من بينها مقالة بعنوان «من حق الشعب أن يختار رعيته»، كتب فيها: «من حق الناس أن تختار الشخص الذين يثقون فيه ويطمئنون إليه، الله نفسه يحب الحرية ولا يرغم إنسانا ضد إرادته، من حق الشعب أن يختار وليس رجال الإكليروس فقط إرساء لمبدأ هام» أختاروا أنتم فنقيمهن نحن». تغير موقف الراهب أنطونيوس السرياني عندما أصبح "البابا شنودة"، فقال في أحدى عظاته في نوفمبر 2009 «الديمقراطية لا تعني أن يكون لكل شخص الحق في انتخاب البطريرك، وإن الرتب الكنسية الكبيرة وبخاصة منصب البطريرك لا تترك لعامة الشعب، لأنهم لا يعرفون ما هي اختصاصات القائد الديني وما هي تعاليم الكتاب المقدس، ويمكن التأثير عليهم بخطبة قوية، وحاجات تاني أتكسف أقولها".

توفى البابا شنودة وأثناء الإنتخابات على منصب البابوية، ووقع المرشحون الثلاثة الحائزون على أعلى الأصوات بما يؤهلهم لدخول القرعة الهيكلية، تعهدا بأنهم سيقومون بتعديل اللائحة.

لائحة جديدة تجدد الجدل

لمعرفة ما إذا كانت اللائحة الجديدة ديمقراطية وتعبر عن حق كل الأقباط في اختيار البابا، أم تتجه نحو مزيد من سيطرة رجال الدين، سوف نستعرض مراحل انتخاب البابا، ومن خلالها سوف نقيم اللائحة.

المرحلة الأولى: تقديم الأوراق والتزكيات، وهذه المرحلة مسئول عنها لجنة عليا للإنتخابات، مكونة من 10% من أعضاء المجمع المقدس، ويماثلهم في العدد العلمانيين أو خدام الكنيسة المدنيين. وهذه اللجنة وظيفتها تصفح التزكيات التي يحوز عليها المرشح، ثم بعد ذلك تصفي المرشحين لعدد بين 5 إلى 7 وقرار اللجنة نهائي وغير قابل للطعن.

المرحلة الثانية: تصويت الناخبين. وبالفعل اللائحة وسعت تلك القاعدة، ولكن علينا معرفة تشكيل قاعدة الناخبين، لمعرفة مدى تأثير رجال الدين. تتكون قاعدة الناخبين من رجال الدين من الكهنة والأساقفة، وخدام الكنيسة من المدنيين، وهؤلاء يختارهم الأساقفة ورجال الدين بدون معايير واضحة وبدون طعون، وطالما لا يوجد معايير في الإختيار، فمن الطبيعي أن ذلك الإختيار سوف لا يراعي التنوع من حيث النوع الاجتماعي أو الطبقة الاجتماعية أو التخصصات، وأيضا تشمل قاعدة الناخبين فئات بحكم مواقعهم الوظيفية والنقابية.

المرحلة الثالثة: القرعة الهيكلية. تجرى القرعة بين المرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أعلى الأصوات، وفي رأيي فكرة القرعة لا سند ديني لها، ولا تاريخي، فمن بين 118 بابا أجريت القرعة 11 مرة فقط.

بشكل عام تضمنت اللائحة تمييزا بين المواطنين على أساس الوظيفة والطبقة الاجتماعية، كما تضمنت عدم مساواة بين رجال الدين وبين المواطنين العاديين، وجعلت لرجال الدين سلطة في اختيار هيئة الناخبين. قد تكون اللائحة وسعت قاعدة الناخبين ولكنها قاعدة يختارها رجال الدين بعناية، مما يعزز سيطرة رجال الدين على هيئة انتخاب البابا.

عزة جرجس، صحفية في جريدة «الشروق» :

قلت أن القرعة الهيكلية طبقت 11 مرة، وهي المفروض لو طبقت من 1957 فهي طبقت 3 مرات، لاختيار البابا كيرلس والبابا شنودة والبابا تواضروس، فحضرتك ذكرت انها طبقت 11 مرة فهي طبقت قبل عبدالناصر، لكنك ربطت عودتها في لائحة 1957 بعهد جمال عبد الناصر. هل يمكن أن توضح ذلك؟

إسحق إبراهيم:

أول مرة تم تطبيق القرعة الهيكلية كان عام 777م، وطبقت على فترات متباعدة، والحالات التي طبقت فيها كان لوجود احتقان وخلاف كبير، وعدم قدرة على حسم فوز أحد المرشحين، وهناك كتاب اسمه « حتمية النهوض بالعمل الكنسي» ألفه في حياة البابا شنودة الأنبا بفنوتيوس أسقف سمالوط وعضو المجمع المقدس، ووصف القرعة فيه بلعبة الحظ وقال إن العودة لها كان لأسباب سياسية .

من هو «الإمام» ومن يختاره

عمرو عزت:

لا يمكن فصل الديني عن السياسي في تاريخ «دولة المسلمين»، وهو التاريخ الذي يبدأ من دولة المدينة مع النبي محمد إلى نهاية دولة الخلافة الإسلامية والممالك والإمارات التابعة لها والتي سلكت طرق التحديث وبناء الدولة الحديثة، حيث كان الخليفة أو الحاكم أو السلطان هو «الإمام»، القائد الديني والسياسي للمسلمين الذين يشكلون الجسم الأساسي للشعب، وملحق بهذا الشعب طوائف «أهل الذمة» من غير المسلمين. و«الإمام» هو صاحب الولاية الدينية على الشئون الدينية الإسلامية وسلطته فوق سلطة الفقهاء والعلماء والقضاة وهو من يختارهم وأحيانا يختار المذهب الذي تقام وفقه الشعائر في المساجد الجامعة ويحكم به القضاء.

في الحالة المصرية، الازدواج بين الديني والسياسي في «دولة المسلمين» التاريخية استمر حتى بعد تأسيس الدولة الحديثة مع محمد علي وأبناؤه وحتى بعد 1952. وانتقلت الولاية على الشئون الدينية من الخليفة/إمام المسلمين إلى الملك والحكومة ثم رئيس الجمهورية والحكومة.

ولذلك، على عكس طائفة «الأقباط الأرثوذكس» التي تشكل «جماعة دينية» لها أتباع وقيادة دينية، لا وجود - قانونا- لـ «المسلمين» كجماعة دينية تدير شئونها بشكل ذاتي بعيدا عن الدولة.

مع بداية التنظيم الإداري للجامع الازهر، أوكل الملك لنفسه سلطة تسمية شيخ الازهر، وهذا التقليد انتقل إلى الملك ثم رئيس الجمهورية. البعض يلخص مطلب استقلال الأزهر في عدم تعيين شيخ الأزهر من قبل رئيس الجمهورية، وعقب الثورة تم تلبية هذا المطلب بشكل ما، ولكن بشكل محدود ولا يحدث تغير فعلي. فبقى أحمد الطيب شيخ الأزهر الحالي في منصبه بدون أن ينص تعديل قانون الأزهر على مدة محددة لشغل المنصب أو التجديد للشيخ، وتم تشكيل هيئة لكبار العلماء، اختارتها لجنة شكلها الطيب، لكي تختار من بين أعضائها الشيخ القادم بعد خلو المنصب.

دور شيخ الأزهر في إدارة الشأن الديني معظمه دور رمزي، فدوره بالأساس علمي حيث يدير شئون جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية وشئون الدعوة والفتوى في الأزهر، لكن دوره الأساسي ربما يتركز دوره في دعم النظام السياسي فكريًا وسياسيًا. الأنظمة المتعاقبة استثمرت في منصب شيخ الأزهر في مواجهة التنوعات الإسلامية الموجودة على الأرض وحاولت أن تضفي على مكانته كونه ممثلا للإسلام في مصر لمواجهة أي خطاب ديني يزعج النظام، ووصفه بالمتطرف. ويمكن مواجهته قضائيًا وأمنيًا.

ولكن «الإمام» الفعلي للشئون الدينية للمسلمين، هو موقع لا تزال تشغله الدولة عبر وزارة الأوقاف، وهي الجهاز التنفيذي الذي يماثل الكنيسة، فهو الذي يدير المساجد ويعيّن الأئمة والخطباء، ويعطيه القانون السيطرة الكاملة والحصرية على شئون العبادة والدعوة في المساجد، وعلى أرض الواقع الوزارة لم تبسط سيطرتها بالكامل ولكنها تعلن باستمرار أنها تستهدف ذلك.

ولذلك يمكن أن نقول إن الإمام الفعلي للمسلمين هي السلطة التنفيذية في الدولة التي ورثت صلاحيات الخليفة/ الخديوي.

معنى استقلال المؤسسة الدينية

مداخلة من أحد الحضور، إمام في وزارة الأوقاف:

أوقاف الأزهر كانت الضمانة الحقيقة لاستقلال الأزهر، ومع بسط الدولة نفوذها على الأوقاف ضيع استقلاله، في الوقت الذي احتفظت فيه الكنيسة بأوقافها. ومع إيماني أنه لايوجد استقلال حقيقي للمؤسسات الدينية في مصر سواء كانت مسلمة أو مسيحية، ولكن ما جعل الكنيسة اكثر استقلالا هو احتفاظها بأوقافها، وأرى أن عدم استقلال المؤسسات الدينية ليس في صالح المجتمع، ومن مظاهر ذلك ظاهرة الجماعات الإسلامية، نتيجة انحسار دور الأزهر. والضمانة الحقيقية لخطاب ديني متزن يخاطب عموم المصريين هو وجود مؤسسة دينية مستقلة، ودور الدولة يقتصر فقط على الرقابة المالية والتنظيم الإداري.

عمرو عزت:

أرى دور الأزهر هو أن يكون جامعة دينية تعليمية، يتخرج منها علماء من حق الناس أن تتبعهم أو تتبع غيرهم، ولا يكون دوره مركزي كممثل للإسلام، وفي حالة وجوده كمؤسسة دينية تكون سلطته مقتصرة فقط على المؤمنين به، وليس على عموم المواطنين. أما فيما يخص تأميم الدولة لأوقاف الأزهر في الوقت الذي لم يحدث ذلك مع الكنيسة، فهذه أحدى أشكال التماهي للجماعة المسلمة مع الشعب، فحينما تصادر الدولة أوقاف الأزهر فهي تقول أن الدولة ممثلة للمسلمين، وهي التي تدير شأنهم، بينما أوقاف غير المسلمين تحت إدارة قياداتهم الدينية أو ممثليهم.

حسين الحاج:

أرى أن هناك خيارين للمؤسسات الدينية، إما أن تنحاز للنخبة الحاكمة، أو تنحاز للمجتمع. في حالة انحيازها للنخبة الحاكمة سوف نجدها تسعى دائما للسيطرة، ولكن في حالة انحيازها للمجتمع فأرى الطريقة المناسبة هي أن

يكون لها ممثلين كجزء من منظمات المجتمع المدني. ولكن ما ألاحظه هو أن طريقة مشاركتهم دائما ما تكون سلطوية، ودائما ما يرتبطون بالنخبة الحاكمة، وفي ذلك دائما تجدهم يحاولون السيطرة على أتباعهم.

إسحق إبراهيم:

حينما نتحدث عن استقلال المؤسسة الدينية، فهذا لا يعني انتحالها لسلطة الدولة. مثلا في اللحظة التي يقرر بعض أتباع الكنيسة تركها وتكوين طائفة أخرى فعلى الدولة توفير ذلك الحق، ولكن ما نجده في مصر أن شهود يهوا حينما أردوا تكوين طائفة خاصة بهم، المحكمة أرسلت تستشير البابا شنودة، ورفض البابا شنودة بالطبع. كما أؤكد إن اختيار الدين وممارسة شعائره هي مسئولية فردية وليست مسئولية الدولة في تحديد الأديان للناس، وليس من مسئولية الدوله وضع القيود لإختيار الدين وممارسة شعائره.

أي دور للمسلمين في إدارة شئونهم الدينية

عمرو عزت:

إدارة الشئون الدينية الفعلية والمباشرة لجموع المسلمين في المساجد هي من اختصاص وزارة الأوقاف. قانون تنظيم وزارة الأوقاف يعطي السلطة الكاملة لوزارة الأوقاف في إدارة كل المساجد، ويعطى الوزارة الحق في ضم كل المساجد أو الإشراف على الأنشطة الدينية في المساجد غير التابعة للوزارة.

إذا حاولت مجموعة من المواطنين تأسيس جمعية دينية لإدارة بعض الأنشطة الدينية والخيرية والخدمية فإن الدولة لا تعترف بهذا التنظيم الذاتي للمسلمين حيث ترى الدولة أن من حقها إدارة الشأن الديني وأن دور الجمعيات الدينية يتمثل في النشاط الخيري والخدمي فقط.

ممارسة حرية الدين مرتبطة بممارسة حرية الفكر والتنظيم، وبحرية تكوين جماعات دينية لها حرية إدارة شئونها وممارسة طقوس وعبادات، ونشر أفكارها وتعليمها من يرغب.

مجالس إدارات المساجد أحد الأشكال القليلة التي يمكن أن تعبر عن دور للمسلمين كجماعة دينية في الاشتراك

في إدارة شئونهم الدينية. إلا أن قرار وزارة الأوقاف في الثمانينات جاء بتنظيم مجالس إدارات المساجد يجعلها بالتعيين وتساعد فقط في أمور مالية وإدارية بدون تدخل في النشاط الديني. وحاول الإخوان في 2012 جعل مجالس الإدارة تلك بالانتخاب بنفس الصلاحيات، ولكن دون اعتراف بوجود أي تنوعات دينية بين المسلمين. فكانت المجالس دائما مكانا للصراعات وتم تجميد العمل بها في المرتين سابقي الذكر، وتعيين عدد محدود من المجالس في المساجد الكبرى التي بها أضرحة أولياء لتنظيم جمع النذور.

المسلم لو حاول ممارسة شعائر دينه الجماعية العلنية بشكل مختلف عن الشكل الرسمي التي تقره الدولة فإنه يجد نفسه خارج القانون. ووجود وزارة تدير الشأن الديني للمسلمين يجعل جماعة المسلمين تتماهى مع الشعب فيما يخص إدارة الشئون الدينية، فلا توجد وزارة تدير شئون أهل دين من المواطنين، ولكن ذلك أحد أشكال الازدواج بين الديني والسياسي المستمر بشكل غير متسق مع بنية الدولة الحديثة. وهذا التماهي والإزدواج فيه من جانب تمييز لصالح المسلمين لكنه في الوقت ذاته يقيد بشكل كامل حرية المسلمين من ممارسة دينهم بعيدا عن الدولة وإدارة شئون هذه الممارسة بشكل ذاتي.

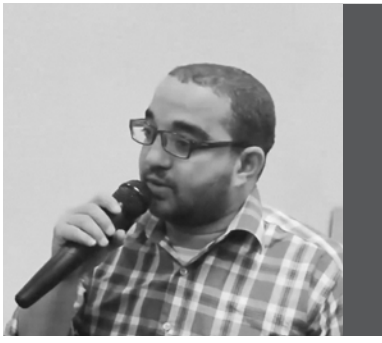

علاء القاضي:

الدستور المصري ينص على حرية الاعتقاد وفي الوقت ذاته نجد الأزهر يمارس سلطته الأبويه على المسلمين وعلى المجتمع المصري ككل، وكان آخر تلك الممارسات حينما طلب من وزارة الإعلام عدم عرض فيلم «نوح»، ورفض أي تجسيد لنبي في السينما. وفي حالة التسليم بأن الأزهر قيم على المسلمين فلماذا يحرم غيرهم من مشاهدة هذا العمل، وهنا نطرح سؤال جوهري هل الدولة جادة في تحقيق المواطنة؟

عمرو عزت:

الأزهر حينما يكون له سلطة على المصنفات الفنية التي لها علاقة بالدين فهذا أحد أِشكال التماهي بين جماعة المسلمين والشعب وهذا ما يجعل المحظور على المسلمين محظور على غيرهم، لكن في الدول الحديثة هذا الأمر غير موجود فكل جماعة دينية حرة فيما تراه ولكن لا تفرض رؤيتها على باقي المواطنين.

أحمد طاهر:

لا يوجد هناك هناك ما يسمى ب«الجماعة الدينية» في الاسلام، إذا كان موجودا فما هو؟ وما هو تعريفه وما هي حدوده؟ وما هي مصطلحاته؟ وما هو الشكل المطلوب؟ السلفية لا تمثل جماعة دينية فلا توجد جماعة دينية ولكن توجد انتماءات مذهبية، وهذه الانتماءات ليست موجودة بين المسلمين، موجودة عند الشيعة موجودة عند المسيحيين.

عمرو عزت:

استخدمت «الجماعة الدينية» بمعناها اللغوي العام، أي مجموعة من البشر ترى نفسها جماعة عندها مجموعة من الأفكار الدينية والممارسات المرتبطة بها، ومن يخرج عليها تستبعده الجماعة من عضويتها ونشاطها. وهذه الجماعة تريد أن تمارس شعائر وممارسات مرتبطة بأفكارها الدينية بشكل ما متميز عن الجماعات الدينية الأخرى.

هنا لا فرق إن كان التميز بين الجماعة والأخرى تميز على أساس الانتماء للدين أو المذهب العقدي أو الفقهي داخل نفس الدين أو تميز بين مدارس فكرية معاصرة مثل السلفية والإخوان أو تميز على أساس السلوك التعبدي مثل الطرق الصوفية. «الدين» بالنسبة للحقوقيين والتراث القانوني الحقوقي يستخدم بمعناه الواسع ويعني أي فكره في مجال الدين، وليس من حق الدولة أن تحدد إذا كانت هذه الفكرة دينا أو ليست بدين وإن كانت مذهبا أو ليست مذهبا، الدولة ملزمة بضمان حقوق وحرية أي مجموعة من الناس لديها أفكار وممارسات تجعلها جماعة دينية تريد أن تمارس حرية التجمع والتنظيم والعبادة بشكل مستقل.

الجماعة الدينية بالمعنى الحديث وبالمعنى الحقوقي هي ضرورة للحرية الدينية.

5. الجمعيات الدعوية بين سلطة الدولة ونفوذ التيارات الإسلامية

إبريل 2014

بدءًا من نوفمبر 2013 وقعت وزارة الأوقاف بروتوكولات تعاون مع عدد من الجمعيات الدينية الدعوية، وأبرزها «الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة» بهدف تنظيم ضوابط ممارسة النشاط الدعوي في المساجد التي أسستها وتديرها هذه الجمعيات.

يأتي توقع هذه البروتوكولات في سياق من اتهامات الوزارة لمجموعة من الجمعيات الدعوية الإسلامية بأن بعض فروعها تستغل لصالح أنشطة التيارات الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين، وأن أموال العمل الخيري لهذه الجمعيات متداخلة في تمويل أنشطة هذه التيارت، خاصة في ظل الصراع السياسي المحتدم في تلك الفترة عقب خلع الرئيس محمد مرسي وتولي عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية، رئاسة الجمهورية بشكل مؤقت وتشكيل حكومة انتقالية مدعومة من الجيش.

تم تجميد أموال بعض فروع لجمعيات دعوية وسط جدل إعلامي كبير، وشددت وزارة الأوقاف من هجومها ومطالبتها للجمعيات بالتخلي عن إدارتها للمساجد، وألغت بروتوكولات سابقة بين الوزارة والجمعيات وأعادت توقيع بروتوكولات جديدة ذات شروط تقييدية.

في هذا السياق، نظم «منتدى الدين والحريات» ندوة «الجمعيات الدعوية بين سلطة الدولة ونفوذ التيارات الإسلامية» واستضاف لمناقشة هذه القضية:

الشيخ محمد عبدالرازق، وكيل وزارة الأوقاف لشئون المساجد والذي وقع البروتوكول الدعوي مع الجمعية الشرعية ممثلا عن وزارة الأوقاف.

جورج فهمي، باحث في» منتدى البدائل العربي للدراسات», وحاصل على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من الجامعة الأوربية في فلورنسا عن موضوع «المؤسسات الدينية والتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط»، وتناول في رسالته بالدارسة حالات كل من الأزهر والجمعية الشرعية في مصر ورئاسة الشئون الدينية وحركة فتح الله جولن في تركيا، و مدى دعمهم للتحول الديمقراطي في كل من البلدين.

(تواصل المنتدى مع محمد المختار المهدي، رئيس الجمعية الشرعية إلا أنه اعتذر عن الحضور لظروفه الصحية، واعتذرعن حضور ممثل عن الجمعية الشرعية)

وأدار النقاش:

عمرو عزت، الباحث في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية».

حرية النشاط الدعوي للجمعيات

الشيخ محمد عبدالرازق:

وقعنا بروتوكولات تعاون مع جمعيات: «الجمعية الشرعية» و«الدعوة السلفية» و«الحصري» و«أنصار السنة».

تنص هذه البروتوكولات على ألا يصعد المنبر سوى الحامل لمؤهل أزهري، أو خريج لمعاهد إعداد الدعاة التابعة لوزارة الأوقاف، وإذا ثبت غير ذلك يتم عمل محضر ونبلغ الشرطة بهذا الأمر.

أما عن معاهد إعداد الدعاة التابعة للجمعيات الدعوية، لأنهم يريدون تخريج دعاة ووعاظ يسيرون على دربهم، اشترطنا في البروتوكولات الآتي:

1 - أن يكون أعضاء هيئة التدريس من الأساتذة الأزهريين الوسطيين وليسوا من الذين يحيدون يميناً أو يسارا.

2 - أن يكون المنهج الذي يدرس في هذه المعاهد هو نفسه المنهج الذي يدرس في معاهد إعداد الدعاة التابعة لوزارة الأوقاف.

3 - أن تكون الاختبارات في آخر العام تحت الإشراف الكامل لوزارة الأوقاف، فهي التي تقوم بوضع الأسئلة وتصحيح الإجابات، ثم تعلن النتائج وتعطي الشهادات المعتمدة من وزارة الأوقاف.

لسنا ضد انتشار تلك المعاهد على مستوى الجمهورية، ولكن بشرط الالتزام بالأسلوب الذي رسمته وزارة الأوقاف. فلو ساروا على طريقنا، فنحن معهم، أما إذا ثبت عكس ذلك ورأينا أنهم يضرون بمصلحة الوطن، وليسوا على المنهج الأزهري الوسطي، والذي لا تنجح مصر بدونه، فنحن ضدهم.

عمرو عزت:

بالنسبة للجمعيات السلفية مثل «الدعوة السلفية» ونشاطها في تدريس دروس الفقه والعقيدة وفي الوعظ والدعوة، باستثناء خطبة الجمعة، هل هذا يخضع لإشراف وزارة الأوقاف أم متروك لحرية الجمعيات؟

الشيخ محمد عبدالرازق:

الآن ليس هناك حرية لأحد، في الدين خصوصًا لا يمكن، ولن تسمح وزارة الأوقاف لأي انسان أن يصعد المنبر بدون ترخيص من الوزارة لأننا الوزارة المعنية بهذا الأمر وأوقفنا وأحلنا أئمة للشئون القانونية وتم استبعادهم من الصعود على المنابر لأنهم اعطوا فرصة لأناس آخرين بالصعود على المنبر، حتى عقب صلاة الجمعة لا نسمح بذلك.

عمرو عزت:

لو نظرنا على كيفية نشوء حرية الدين في أوربا لوجدنا أن الكنيسة في أوربا كانت مرتبطة بالدولة، وكانت تمنع الإنشقاقات عنها. وبدأت الحرية الدينية مع القبول بهذه الانشقاقات والسماح بكنائس أخرى. ففكرة الانشقاق فكرة أساسية في حرية الدين، أي أن أي مجموعة من الناس تتفق على مجموعة من الأفكار وتخرج على المذهب الرسمي للدولة لها حريتها في التعبد والممارسة ونشر هذه الأفكار.

ولو نظرنا على تأثير الإدارة المركزية للدين في مصر لوجدنا - وهذا الرأي يدعمه باحثون يعملون في مراكز تابعة للدولة- أنه أفقد الخطاب الديني المرتبط بالدولة حيويته وجاذبيته عند الناس ومظاهر ذلك واضحة في أن معظم الجمعيات الدعوية والدعاة أصحاب الجماهيرية لا تنتمى لما يسمى «المنهج الأزهري".

في دولة تكفل حرية الدين، فإن القيود التي يمكن أن تضعها الدولة على الخطاب الديني ليس علاقة بتوصيف الدين أو المذهب أو الفكرة أو التيار بأنه معتدل أو متطرف، ولكنها مرتبطة بتضمن الخطاب الديني للتحريض على العنف والكراهية مما يترتب عليه انتهاك حقوق أخرى، هنا الدولة من حقها أن تتدخل وتمارس بعض القيود والمحاسبة.

هل تتقاطع مصالح الجمعيات ومصالح التيار الإسلامي

الشيخ محمد عبدالرازق:

الجمعية الشرعية والجمعيات الدعوية الخيرية تعطي الناس ولا تأخذ منهم، هذا من جهة أظهر الشيء الطيب في الناس واهتمامهم بالأعمال الخيرية. لكن من جهة أخرى فالجمعيات تعطي الناس خدمات وتأخذ منهم مقابلها كثيرا نتيجة لنفوذها في جمع التبرعات. أما وزارة الأوقاف إن كانت لا تقدم خدمات خيريات فإنها لا تطلب شيئا من الناس وليس لها أغراض أخرى من وراء الدعوة.

جورج فهمي:

من خلال دراستي عن الجمعية الشرعية في مصر وجماعة فتح الله جولن في تركيا أستطيع أن اقول أن فهم علاقتهم بالتيارات الحاكمة وتيارات الإسلام السياسي، يكون بفهم مصالح هذه الجمعيات، وكيف يدركون هذه المصالح والأهداف. فالبرغم من الإختلافات التي تبدو كثيرة لكن مصالح هذه الجمعيات في مصر وتركيا تبدو ثابتة وواحدة وقد استعرت تقسيم ماكس فيبر للمصالح لمصالح فكرية ومصالح مادية .

عن المصالح الفكرية، فالجمعية الشرعية وجمعية فتح الله جولن يأملان أن تدار العلاقات في المجتمعين المصري والتركي وفقًا للقيم الإسلامية، هم لا يرغبان في السيطرة من أعلى مثل تيارات الإسلام السياسي لكنهم يشتغلون من أسفل، ففتح الله جولن تحدث في السبعينات عن حلمه في إنشاء الجيل الذهبي الذي سيقود تركيا بالقيم الإسلامية.

أما عن المصالح المادية، فكلاهما يرغب في أن يكون له القدر الأكبر من السيطرة على المجال الديني عن طريق الأتباع والمعاهد والجامعات والمؤسسات الاقتصادية التابعة لهم. الجمعية الشرعية وجماعة فتح الله جولن في كل خطوة يزنون بين المصالح والمفاسد، فكل خطوة تحسب بدقة، لو وجدوا أن اتخاذ قرار سيزيد من حصتهم في المجال الديني لكن سيكون من عواقبه استعداء السلطات السياسية عليهم يتم التراجع عنه خوفًا من الإستبعاد التام من المجال الديني .

عمرو عزت:

جزء كبير من توسع الجمعيات الدعوية في مجال المساجد، لم يأتي بأمر مركزي من هذه الجمعيات ببناء المساجد، لكن العكس هو الذي حدث. فعندما كانت مجموعة من الناس في حي أو قرية يشرعون في بناء مسجد، يقومون بتشكيل مجلس إدارة ويطلبون من الجمعية الشرعية المركزية أن ينضموا إليها لكي لا يتم ضم المسجد لوزارة الأوقاف لأنهم كانوا يشعرون بحرية ما في ممارسة أنشطة دعوية وخيرية بعيدًا عن وزارة الأوقاف. ولهذا السبب فبعض المنتمين للإخوان أو السلفيين النشطين شاركوا في تأسيس فروع لجمعيات كبرى، وبعضهم انضم لمجالس الإدارة، وفي أحيان أخرى كانوا يديرون الأمور بعيدا عن التشكيل الرسمي لمجلس الإدارة الذي كان من الضروري أن توافق عليه الأجهزة الأمنية.

مساحة صراع بين الدولة والتيار الإسلامي

جورج فهمي:

علاقة الجمعيتين بتيار الإسلام السياسي تبدو متشابهة، فهم يرغبون في أن تدار العلاقات في المجتمع التركي والمصري طبقًا للشريعة الإسلامية لكن الإختلاف أن الجمعيات الشرعية تعمل في المجال الاجتماعي، وتيارات الإسلام السياسي ترغب في السلطة السياسية. فتح الله جولن تحدث في السبعينات عن حلمه بإنشاء الجيل الذهبي الذي سيقود تركيا فيما بعد، لذلك جماعة «فتح الله جولن» كانت مستاءة بشكل واضح من صعود الإسلام السياسي مع أربكان في الثمانينات والتسعينات وهذا يمكن إرجاعه إلى فكرة «المصالح المادية»، وخشيتهم في أن يتم استعداء الدولة خوفا من نفوذ الإسلام السياسي، فيترتب عليه الإطاحة بكل المكتسبات التي حققوها في المجال الاجتماعي.

كذلك علاقة «الجمعية الشرعية» في مصر بالإخوان وتيارات الإسلام السياسي لم تكن علاقة عداء وكان هناك مساحات تداخل ووجود الإخون في الجمعية الشرعية كان عبر رجال أعمال يتبرعون إلى «الجمعية الشرعية»، كما أن «الجمعية الشرعية» مواردها تتأثر بالسلب في حالة التضييق على رجال الأعمال من الإخوان. وكان الاتفاق بين الجمعية الشرعية والإخوان عدم توليهم مناصب رسمية في مجالس إدارات فروع «الجمعية الشرعية»، وهناك

أزمة شهيرة وقعت عام 1990 عندما قررت وزارة الشئون الإجتماعية حل مجلس إدارة للجمعية تم انتخابه وكان قريب الصلة بالإخوان.

هناك قدر من اللامركزية تشترك فيه كل من من «الجمعية الشرعية» وجماعة «فتح الله جولن». يمكن للناس أن تفتتح فروعًا، وتلحقها بالجمعية الشرعية الرئيسية، أو تعمل مع جماعة» فتح الله جولن»، وهذا كان من أسباب الانتشار لكليهما. لكن في الوقت ذاته تسببت هذه اللامركزية في بعض المشاكل، ففي تركيا تسببت في فساد مالي، عن طريق أن يقوم أناس بجمع تبرعات تحت غطاء جماعة «فتح الله جولن»، مما اضطرالجمعية للقيام بحملات توعية لتعريف الجمهور التركي بالمراكز التابعة لها في المدن التركية.

أما وضع «الجمعية الشرعية» في مصر فيختلف بعض الشيء، لأن فروعها معروفة للجميع. لكن من التجاوزات التي حدثت بسبب ضعف المركز على الأطراف هو سيطرة الجماعة الإسلاميةعام 1981 على مسجد الجمعية الشرعية في أسيوط، وتدخلت الدولة، وقامت بحل مجلس إدارة الجمعية، وعينت مجلس إدارة من وزارة الشئون الإجتماعية، وقامت بضم المسجد للأوقاف. لجأت الجمعية للقضاء على إثر ذلك، وتواصلت مع النظام السياسي إلى أن تمكنت من تسوية الأزمة.

كريم عنارة، الباحث في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»:

فيما يخص جماعة فتح الله جولن، حينما وقعت الأزمة بين الحركة وبين حكومة رجب طيب أردوغان، تبين أن هناك عناصر من الحركة داخل اجهزة التحقيق وداخل جهاز الشرطة التركي، أتفهم أنهم بنوا قواعد اجتماعية يستطيعوا من خلالها الانتشار داخل أجهزة الدولة، لكن سؤالي كيف حدث ذلك في جهاز الشرطة؟

جورج فهمي:

الطبقات التي تستهدفها جماعة فتح الله جولن بخدماتها هي الطبقات الوسطى الدنيا والطبقات الدنيا، وهذه الطبقات كان يتم رفضها عند تقدم ابناءها لدخول الجيش، ولكن كان يتم قبولها في جهاز الشرطة، لأن قواعد الإلتحاق في الشرطة، اقل صرامة من الجيش، مع عام 2002 تم فتح المجال اكثر للالتحاق بجهاز الشرطة. وكثير من القضايا التي تم فتحها منذ ذلك الوقت ضد ضباط من الجيش كان يقوم بها عناصر منتمية لجماعة فتح الله جولن وبمباركة من حزب العدالة والتنمية.

محمد آدم، الصحفي في «مدى مصر»:

تعرض التيار الإسلامي والإخوان على وجه الخصوص لضربة شديدة بأحداث 30 يونيو، ما هي الاحتمالات لعودة التيار الإسلامي؟ هل يكون عن طريق سياسية النفس الطويل بتكوين جمعيات دعوية وأهلية وتكون كوادر تنتشر داخل الجهاز الإداري للدولة وهل الدولة سوف تسمح بذلك؟ وهل التيار الإسلامي يفكر بتلك الطريقة؟

جورج فهمي:

جماعة فتح الله جولن استثمرت في العمل مع قواعد المجتمع منذ الثمانينات مع حكومة أوزال، الذي فتح المجال للمجتمع المدني عن طريق قوانين جديدة، كما فتح المجال للتيارات الدينية في العمل الأهلي، مع بعض المحظورات وهي ألا تقترب تلك التيارات من علمانية الدولة. لكن في مصر هذا الأمر غير موجود حاليا، ولكن يقتنع شباب التيار الإسلامي بالعمل المدني للتواجد من خلال سياسات طويلة المدى، هذا يتطلب مساحة من الحرية يعملون من خلالها.

«تأميم» للنشاط الدعوي أم كهنوت جديد

الشيخ محمد عبدالرازق:

ما نقوم به الآن من تشديد على النشاط الدعوي للجمعيات ومعاهد الدعوة وأيضا توحيد موضوع خطبة الجمعة، هذا كله يأتي لأن مصر تمربمرحلة فارقة تتطلب من الجميع أن يكونوا على قلب رجل واحد وأن تنصهر جميع المؤسسات في بوتقة واحدة، فنحن نعالج الجانب الروحي وكل مؤسسة تعالج ما تختص به.

إسحق إبراهيم، الباحث في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»:

سؤالي للشيخ محمد الرازق، ألست متخوفا من أن عملية تأميم المنابر والسيطرة عليها والتحكم فيها بالمنع والعقاب ينتج عنها كهنوت في الإسلام؟

الشيخ محمد عبدالرازق:

إن تم استبعاد رجل الدين المثقف المتخصص على المنبر فمن يصعد المنبر! البعض بقول لا نريد هذا النوع من رجال الدين، فإن تم استبعاد حافظ القرآن والعالم بأحاديث رسول الله والعالم بالأحكام الفقهية فمن يكون الإمام والخطيب! أترك لكم الإجابة.

عمرو عزت:

من المنظور الحقوقي، لو أن هناك مجموعة من الناس لديهم معتقدات معينة ويرون في أحدهم الكفاءة ليكون إمامهم في الشعائر الدينية أو في تعليمهم الدين وفق منهج معين، فيجب أن يكون لهم الحق في هذه الحرية. والدول التي يوجد فيها حرية دين تسمح بذلك، بغض النظر عن مضمون الاعتقاد أو المنهج. وبغض النظر عن كونه مؤهل أم لا وفق توجهات الدولة. فالتمتع بحرية الدين هي حرية مكفولة لكل فرد وكل جماعة، بما يشمل حرية التجمع والتعبد والتعبير والدعوة والتعليم، هي حرية مكفولة لكل فرد أو جماعة لمجرد كونهم أناس، وغير مرتبطة بالتخصص ولا يجب أن تقيده الدولة. وهذا يختلف عن التخصصات التقنية كالطب

والهندسة التي تنظم الدولة ممارستها حماية لسلامة المواطنين، فمهنة الطب والهندسة ليست من الحقوق اللصيقة بالأفراد والجماعات لمجرد كونهم أناس، ولكنها تخصصات تقنية تخضع للتنظيم. أما عن الشخص الذي يرغب في المتخصص المتخرج من الأزهر أو غيره، كما ذكر فضيلة الشيخ محمد عبدالرازق، فسوف يذهب للمساجد التي فيها خطباء من الأزهر، وفي النهاية الناس لها حرية الاختيار وحرية اختيارها هي الضابط. وهذا ليس اختراعا جديدا، بل هذا هو الواقع على الأرض ولكن القانون يكرس للإدارة المركزية التي لم تتحقق بالكامل حتى الآن. وما زال أهل كل حي يعرفون أن في منطقتهم مسجدا تابعها للأوقاف ومسجدا سلفيا ومسجدا صوفيا وأحيانا مسجدا معروف بقربه من الإخوان المسلمين، والناس يختارون.

جورج فهمي:

أول المتضررين من السيطرة بشكل كامل على المجال الديني هي الدولة. وهذا الأمر كان واضحا مع انتشار الجماعات التكفيرية في السبعينات، حينها طلبت الدولة من الأزهر مواجهة تلك الجماعات، كان الرد الضمني من الأزهر أنه لا يتمتع بمصداقية عند الناس نتيجة إحكام سيطرة الدولة عليه منذ الستينات. لذلك أخشى أن يتكرر هذا السيناريو لأن سيطرة الدولة بشكل كبير على المجال الديني تجعل الناس تتجه لتيارات أخرى، كما أنه ليس معنى إدارة وزارة الأوقاف للمجال الديني السيطرة عليه بشكل كامل.

6. "من ينظم الشئون الروحية للمسيحيين؟" لائحة انتخاب البابا نموذجا

سبتمبر 2014

في 28 سبتمبر 2014 أصدرت «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» تعليقا بعنوان «ديمقراطية الإكليروس»، يناقش عملية تعديل لائحة انتخاب بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية ومضمون اللائحة الجديدة.

والذي تضمن تساؤلات حول عملية تعديل اللائحة ومضونها، فهذا التعديل هو أول استحقاق لتفسير المادة الثالثة من دستور 2014 التي تنص على أن «مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسى للتشريعات المنظِّمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية».

وكان المجمع المقدس للكنيسة الأرثوذكسية قد أقر اللائحة في جلسة استثنائية انعقدت بتاريخ 20 من فبراير 2014 برئاسة البابا تواضروس.

وفي 30 سبتمبر 2014 نظم «منتدى الدين والحريات» ندوة لمناقشة اللائحة والتعليق الصادر عليها، وطرحت هذه الندوة عدة اسئلة حول من له الحق في تمثيل المسيحيين في تفسير مباديء شرائعهم في وضع اللوائح والقوانين المنظمة لشئونهم؟ و ما هي العلاقة بين الإكليروس (رجال الدين المسيحي) والعلمانيين

(المسيحيين من غير رجال الدين) في وضع هذه اللوائح وتنظيم شئون الطائفة؟ وما تأثير ذلك على حرية الدين والمعتقد لأبناء الكنيسة وعلى الإطار القانوني المنظم لشئونهم الدينية وأحوالهم الشخصية؟

شارك فيها:

كريمة كمال، الكاتبة الصحفية في «المصري اليوم»

كمال زاخر، أحد مؤسسي التيار العلماني المعني بحقوق الأقباط

وأدار النقاش:

إسحق إبراهيم، الباحث في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»

المادة الثالثة من الدستور: حل أم فخ؟

إسحق ابراهيم، الباحث في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»:

نحن نناقش قضية هامة لأن الأمر لا يقتصر على نص لائحة انتخاب البابا ولكن اللائحة أول نموذج لتفسير المادة الثالثة من الدستور، وتعتبر نموذج لرؤية المؤسسات الدينية لهذه المادة وانعكاس هذه الرؤية على علاقة المواطنين بالمؤسسات الدينية وعلاقة المؤسسات الدينية والمواطنين بالدولة

أرى أن المادة الثالثة وضعت في دستور 2012 في إطار التفاوض. التيار الإسلامي وفي القلب منه الإخوان المسلمين، وضعوا هذه المادة في نفس الإطار مع المادة التي تنص على أخذ رأي هيئة كبار العلماء في الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية، والمادة 219 والتي تنص على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة فى مذاهب أهل السنة والجماعة»، فأصبحت هناك

مادة تتحدث عن " مباديء شرائع المسيحيين واليهود" في مقابل المواد الإضافية التي تتحدث عن الشريعة الإسلامية..

كريمة كمال، الكاتبة الصحفية في المصري اليوم:

تم وضع المادة الثالثة في دستور 2012 الذي كانت تسيطر على أغلبية لجنة صياغته التيارات الإسلامية، وكان هناك إيهام أن هذه المادة مهداة لغير المسلمين، لكي يقولوا أنه لا توجد أي حساسيات طائفية أو تمييز، وكان هناك من يردد أن المادة الثالثة تحمي الأقباط، وفي حقيقة الأمر أن هذه المادة لا تضيف جديد لأن أحكام محكمة النقض والمحكمة الدستورية تقول بأن غير المسلمين تطبق عليهم شرائع ملتهم .

أثناء إعداد التعديل الدستوري الأخير (دستور 2014) حاولنا أن نشكل ضغطا لإلغاء المادة الثالثة، ولكن كنا نجد أن كثير من الأقباط يرفضون ذلك قائلين أنه طالما وجدت المادة الثانية فلابد أن تبقى المادة الثالثة. ولما تحدثنا مع أعضاء من لجنة الخمسين عن هذه المادة قالوا لنا إن ممثلي الكنيسة متمسكين بها. وجوهر الأمر أننا نفكر في مناخ من الطائفية في المجتمع، لأنها تجعل الأقباط داخل إطار الكنيسة ولا تعطي حقوق للأقباط أمام الدولة.

المشكلة الحقيقية أن المادة الثالثة أغلقت الباب أمام صياغة قانون مدني للأحوال الشخصية، المادة الثالثة تبدو مهداه للأقباط ولكنها في حقيقة الأمر تفرض نوعا من الطائفية بحصر الأقباط داخل الكنيسة، وتلغي حقوق الأقباط تجاه الدولة.

كمال زاخر، أحد مؤسسي التيار العلماني المعني بحقوق الأقباط:

في الحقيقة الكلام عن أي نصوص دينية في الدساتير يرتد بنا إلى دولة الملل والطوائف، لذلك كان نضالنا الأكبر في سبيل دولة المواطنة، وما أعنيه بالمواطنة هو أن هناك بالأساس دولة ومواطنين ينتمون لهذه الدولة وما يربط بين الطرفين هو حقوق وواجبات.

تنص المادة الثالثة من الدستور على أن «مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسى للتشريعات المنظِّمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية".

هذه المادة مرتبكة، لأن هناك فرق بين الأحوال الشخصية والشئون الدينية وحينما يأتون في نص واحد فهذا إرباك واضح. ويترتب على ذلك سؤال: من له حق التشريع وفق هذه المادة؟ هل هي المؤسسة الدينية؟ الإجابة لا، لأن التشريع وفق الدستور حق للبرلمان. حل هذا الارتباك يكون في القانون الذي سوف يشرح هذه المادة.

جزئية أخرى، المادة الثالثة من الدستور هي مادة طائرة في الهواء لم تترجم إلى حزمة من القوانين ، إذن نحن في انتظار قانون يفتت هذه المادة ويخاطب المجتمع من خلال المشرع، وهذا الأمر في رأيي مليء بالألغام نظرًا لتعدد الكنائس المسيحية، أرثوذكس وبروتستانت وكاثوليك، هل يصدر قانون واحد يجمعهم جميعًا أم غير ذلك؟

مينا ثابت، حقوقي وناشط قبطي:

المادة الثالثة من الدستور جعلت هناك واسطة بين الدولة والمسيحيين تمثلها الكنيسة، وهذا دأب الأنظمة المستبدة لكي تختزل المسيحيين في شخص البابا. وهذا يرجع للعلاقة الملتبسة بين الدولة والدين، وإلى عدم تدخل الدولة لحماية مواطنيها في حال انتهاك حقوقهم من الجماعة الدينية التي ينتمون إليها.

الإشكالية الأساسية أن المادة الثالثة في الدستور مرتبطة بمواد أخرى تؤثر بالسلب على مدنية الدولة مثل المادة الثانية من الدستور والمادة المتعلقة بدور الأزهر، والدولة بذلك تجعل من نفسها وصيا على حق المواطن في حرية اعتقاده وتضع حدود لتلك الحرية.

تقييم لائحة انتخاب البابا

إسحق إبراهيم:

الجدل المثار حول تعديل لائحة انتخاب البابا يرجع لعهد البابا شنودة وأثير بشدة عقب وفاة البابا شنودة فقام المجمع المقدس بعقد اجتماع وتم التوصل إلى أنه عندما يأتي بابا جديد للكنيسة الأرثوذكسية يتم وضع لائحة جديدة في أول سنة له، وكان الدافع وراء تعديل اللائحة أن لائحة 1957 المعمول بها وضعت في ظل نظام استبدادي وهذا ما انعكس على اللائحة ، كما أن لائحة 1957 بها تمييز فكان الهدف من السعي لوضع لائحة جديدة تفادي عيوب لائحة 1957.

في الورقة التي اصدرتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تحت عنوان «ديمقراطية الإكليروس» تعليقًا على اللائحة الجديدة التي أقرها المجمع المقدس في فبراير الماضي وأرسلها لرئاسة الجمهورية لاعتمادها، أوضحنا أننا لا نعلق على أسس دينية في اللائحة ولكن تعليقنا متعلقا بكون اللائحة راعت معايير حقوق الإنسان أم لا.

أما عن مسار وضع اللائحة الجديدة، نجد أنه مسار غير ديمقراطي وذلك لأن اللجنة المشرفة على انتخاب البابا تواضروس والمكونة من 18 فردا: تسعة من الأساقفة وتسعة من الأراخنة من أعضاء المجلس الملي العام وهيئة الأوقاف القبطية برئاسة الأنبا باخوميوس مطران البحيرة والقائم مقام البابا السابق. وقد أعلن المجمع المقدس تشكيل هذه اللجنة في 27 مارس 2012 لتكون مسئولة عن انتخاب بابا الكنيسة الأرثوذكسية عقب وفاة البابا شنودة ، هذه اللجنة استمرت بالاتفاق مع المجمع المقدس لصياغة مشروع اللائحة الجديد وتم التصويت على هذا المشروع من قبل المجمع المقدس يوم 20 فبراير 2014. هذا يوضح أنه مسار غير ديمقراطي فالدائرة المغلقة التي صاغت اللائحة لم تعرض اللائحة بشكل علني على قانونيين ولا إعلاميين وحتى اعضاء المجلس الملي كلهم.

بخصوص بنود اللائحة سوف أشير لعدة نقاط:

النقطة الأولى: الشيء الإيجابي في اللائحة إن بابا الكنيسة لم يعد يعين من رئيس الجمهورية وأصبح دور رئيس الجمهورية هو اعتماد قرار يتضمن اسم بابا الكنيسة. ونحن ننظر لهذا التعديل كمنظمة حقوقية بأنه إيجابي، لأن استقلال المؤسسة الدينية في صالح المؤسسة وفي صالح الأفراد المنتمين لها، فاستقلال المؤسسة الدينية يعني عدم خضوعها لسلطة خارجية ولكن عليها هي الأخرى ألا تمارس تسلط على أفرادها يخل بحقوقهم كمواطنين.

النقطة الثانية: من ضمن شروط المرشحين لمنصب البابا أن يكون من أبوين قبطيين أرثوذكسيين، وهذا ما يحول ضد وجود مرشحين قد تتوفر فيهم كل الشروط والمؤهلات التي يحتاجها المنصب لكنهم عوقبوا لهوية والديهم الدينية. كما أضافت اللائحة «أن يكون للمرشح وعائلته سمعة حسنة» وهي تعبيرات مطاطة وغير معروف كيفية تحديدها ولا الجهة المسئولة عن تقييم السمعة.

النقطة الثالثة: أسوا ما في اللائحة هندسة قاعدة الناخبين فعند النظر لعدد رجال الدين والعلمانيين (المسيحيين من غير رجال الدين) نجد أن عدد رجال الدين أكبر كما أن العلمانيين يتم اختيارهم عن طريق رجال الدين، وهذا يشكل سيطرة لرجال الدين بشكل كامل على قاعدة الناخبين.

النقطة الرابعة: في اللائحة تمييز مهني فقد أعطت لبعض الفئات حق التصويت في انتخاب البابا بحكم مناصبها في الدولة أو مواقعها الوظيفية والنقابية فعلى سبيل المثال أعطت اللائحة حق التصويت للوزراء والبرلمانيين السابقين والحاليين. أما عن العاملين بجهاز الدولة ممن لهم حق التصويت فقد اشترطت ألا يقل منصبه الحكومي عن وكيل وزارة كما أعطت الحق لرؤساء الصحف المصرح بها من الجهة الرسمية المختصة ورؤساء القنوات الفضائية المسيحية وأعضاء مجالس النقابات المهنية حق التصويت أيضا. والسؤال ما هي الأسباب التي دعت أعضاء المجمع المقدس إدخال هذه الفئات في قاعدة الناخبين دون غيرها؟

النقطة الخامسة: التميز على أساس النوع، فقد اعطت لجميع المكرّسين (خدّام الكنيسة) حق التصويت ولم تعطه للمكرّسات، فإذا فتحت هذا الحق فلما تقصره على الرجال دون النساء؟

في اجراءات التصويت هناك ثلاثة مآخذ:

المأخذ الأول: وفقا للائحة فإن التصويت يكون صحيحًا مهما كان عدد الحضور بدون وجود نصاب قانوني أو حد أدنى من الحضور.

المأخذ الثاني: سمحت للناخب أن ينيب عنه ناخبًا آخر في الإدلاء بصوته بموجب توكيل رسمي وهذا ضد أبسط مباديء الديمقراطية.

المأخذ الثالث: يكون إبداء الرأي بأن يقوم الناخب بإختيار أسماء المرشحين الذي يرغب في انتخابهم بحيث لاتزيد الأسماء عن ثلاثة. وهذا ما قد ينتج عنه عدم مساواة الوزن التصويتي للناخب، حيث أن قطاعا من الناخبين قد يختار مرشحًا واحدًا وقطاع ثانيا يختار مرشحين وثالث يختار ثلاثة مرشحين. كما أن مرشحًا قد يصل للمرحلة التالية في الانتخابات لأنه حظى باختيار أغلبية المرشحين كاختيار ثان أو ثالث.

كما أنه تم الإبقاء على القرعة في المرحلة الثانية من اجراءات التصويت، وتتم القرعة بين المرشحين الثلاثة الحاصلين على أعلى الأصوات وفقا لقواعد الكنيسة. لو نظرنا في تاريخ البابوات الذين تقلدوا منصب بابا الكنيسة سنجد أن عددهم 118، والذين جاءوا منهم بالقرعة الهيكلية 11 فقط، أي أقل من نسبة 7% منهم، ولم يتم تطبيقها اكثر من ثلاث مرات في قرن واحد. ويرجع بعض الباحثين القام القرعة الهيكلية في لائحة 1957 بالمناخ السياسي السائد بعد ثورة 1952، حيث أنه من غير الملائم أن يأتي رئيس الجمهورية بالاستفتاء بينما يأتي البابا بالانتخاب .

حدود دور الكنيسة

كمال زاخر:

البعض يرى أن حل مشكلة الأقباط هو اختراهم في مؤسسة أو في شخص البابا وهذا ما قاله الدكتور ميلاد حنا: «السلطة اختزلت الأقباط في الكنيسة ثم اختزلت الكنيسة في الإكليروس ثم اختزلت الإكليروس في البابا». وهذا ما تقوم به النظم الديكتاتورية. وذلك يرجع لأن الدولة لا تريد الحوار مع عموم الناس، لأنه يعني الديمقراطية.

ما أريد التأكيد عليه أن دور الكنيسة رعوي وتعليمي، يجب ألا تغازل السياسة ولا تغازلها السياسة، لا تغازل رجال الأعمال ولا يغازلوها.

أنا اتصور أن لائحة انتخاب البابا لا يمكن أن تقرأ في اطار الدستور والقانون فقط ولكن يجب أن تقرأ في إطار الهدف الذي نريده، فما نهدف إليه هو أن نجنب الكنيسة الدخول في الصراعات السياسية وأن يتفرغ رجل الدين لعمله .

مداخلة:

أرى الاهتمام المبالغ به بانتخاب البابا يرجع لدور الكنيسة المتضخم، ولو اقتصر دور الكنيسة على الدور الرعوي والتعليمي لما رأينا هذا التنازع بين العلمانيين من غير رجال الدين وبين رجال الدين الممثلين في الأكليروس، وأرى أن الحل يكون في أن يخرج المسيحيين من الكنيسة ويمثلوا من خلال النقابات والأحزاب بصفتهم مواطنين مصريين لا بصفتهم الدينية.

مداخلة:

مشكلة الدولة المصرية أنها تعطي لرجال الدين سلطة أكبر من سلطاتهم لكي تتمكن من السيطرة على المجتمع لذلك وجدنا المادة الثانية والمادة الثالثة في الدستور المصري، في رأيي أن ما يجب أن يحكمنا هو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان حيث أنها مجردة وتسرى على كل إنسان بغض النظر عن دينه ومعتقده .

7. الإسلام كما تريده الدولة: أي معان للتجديد والوسطية والثوابت؟

يونيو 2015

مع اقتراب مرور عامين على خلع الرئيس الأسبق، محمد مرسي، وإسقاط حكومة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى استمرار صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، كان الجدل لا يزال ساخنا حول العلاقة بين الدين والسلطة، بالإضافة لتجدد الجدل حول الإسلام وصورته التراثية ومدى الحاجة إلى أفكار إسلامية أكثر معاصرة، وذلك تحت عناوين مثل «تجديد الدين» أو «تجديد الخطاب الديني» أو «إصلاح الخطاب الديني».

ووصلت المبالغة اللفظية إلى حد قول رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي أننا بحاجة إلى «ثورة دينية»، في معرض مطالبته للأزهر والمؤسسات الدينية الإسلامية بضرورة تقديم خطاب جديد يرد على الانتقادات الموجهة للإسلام و«يصحح صورته» التي شوهتها في رأيه ممارسات التيارات الإسلامية السياسية.

وبدرجات متفاوتة تحركت المؤسسات الدينية الإسلامية استجابة لدعوة الرئيس، ولكنها أكدت أيضا، كما يؤكد هو دائمًا، إن المؤسسات الدينية الرسمية تقدم نموذجا فيما يسمونه «الوسطية» و«الاعتدال» وتحافظ على «ثوابت الدين» في مواجهة «الإرهاب» و«التطرف» و«التكفير» وأيضا في مواجهة «الإلحاد» و«التفريط في أصول الدين».

في تلك اللحظة، المشهد الديني في مصر يبدو وكأنه يجمع بين ملمحين يبدو بينهما التناقض. من جانب نجد أن الدولة تؤكد على أن هناك هيئات إسلامية رسمية هي التي تمثل الإسلام الصحيح التي تصفه بعدة أوصاف منها على سبيل المثال «الوسطية، الاعتدال» في مقابل أفكار وممارسات أخرى تصفها الدولة وهيئاتها الدينية الرسمية بأنها متطرفة أو مفرطة وتخالف ثوابت الدين، ومن جانب آخر تقول الدولة، ممثلة في رئيس الجمهورية، أننا نحتاج لثورة دينية وإصلاحا دينيا يجب أن تقوم به الهيئات الدينية الرسمية بخصوص ما تتبناه وتعلنه من أفكار، فيما يوحي باعتراف الدولة أن هناك أزمة في هذه الهيئات الرسمية وأفكارها.

هذا التناقض يوحي أحيانا بالارتباك، لكنه يطرح العديد من الأسئلة حول معنى «الوسطية» التي تضفيها الدولة على إسلامها ثم تعود وتشكك في هذا الخطاب وتقول أنه بحاجة لإصلاح وتجديد، وكذلك حول معنى «التجديد» الذي ترغب فيه الدولة ويتحدث عنه رجال المؤسسات الدينية الإسلامية وحدوده ثم يعودون لمطاردة أصحاب أي أفكار جديدة ومختلفة. أحدث الأمثلة البارزة على هذا التناقض هو ما حدث مع الإعلامي إسلام بحيري وبرنامجه «مع إسلام» الذي تناول بعض جوانب ورموز التراث الإسلامي بالنقد، حيث طالبت مشيخة الأزهر في مذكرة ارسلتها لهيئة الاستثمار في 2 أبريل 2015 بوقف عرض البرنامج، وقال الأزهر أن البرنامج يمثل "تحريضاً ظاهراً على إثارة الفتنة وتشويه الدين، ويمس ثوابت الأمَّة والأوطان ويعرض فكر شباب الأمة للتضليل والانحراف". وعلى إثر ذلك توالت البلاغات إلى النائب العام ضد البحيري بتهم الترويج لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة وتحقير العلماء، وانتهت قضية البحيري لاحقا بصدور حكم في ديسمبر 2015 بحبسه لمدة عام مع الشغل والنفاذ بتهمة ازدراء الدين الإسلامي.

في هذا السياق، نظم «منتدى الدين والحريات» في 16 يونيو 2015 ندوة «الإسلام كما تريده الدولة: أي معاني للتجديد والوسطية والثوابت؟»

واستضاف:

هاني محمود، مدرس مساعد للشريعة والقانون بكلية الحقوق، والإمام بوزارة الأوقاف والباحث بدار الإفتاء المصرية سابقا.

مصطفى عبد الظاهر، الباحث في علم الاجتماع السياسي.

وأدار النقاش: عمرو عزت، الباحث في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية».

العلاقة المرتبكة بين الدين والدولة القومية الحديثة

مصطفى عبدالظاهر:

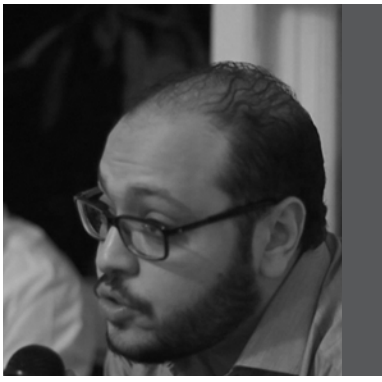

يضع بيير بورديو، عالم الاجتماع الفرنسي، تعريفا للدولة بأنها الكيان الذي يحاول السيطرة على رأس المال الرمزي ورأس المال الثقافي ورأس المال الموجود في المجتمع كله. كما يذهب بندكت أندرسون إلى تعريف القومية على أنها جماعة متخيلة تتصور نفسها متعالية على التاريخ ولديها زمن متسق ولم تمر بأي تطورات. ويذهب أندرسون إلى أنه لكي تنشأ دولة قومية لابد لها من السيطرة على ثلاثة أشياء، الشيء الأول: إدراك الزمن عند المجتمع، الشيء الثاني: إنهاء الملكية السلالية، الشيء الثالث: الإجهاز على الجماعة الدينية وهذا ما حدث في الغرب. لكن ما حدث في مصر أن الدولة تحالفت مع الجماعة الدينية.

لكي نشتبك مع عنوان الندوة المطروح للنقاش علينا أن نشتبك مع بدايات الدولة القومية في مصر الحديثة. لو افترضنا أن الدولة القومية في مصر نشأت على يد محمد علي سنجد أن الدولة أبرمت نوع من أنواع التحالف مع الجماعة الدينية لتقوية السردية القومية والتي تتمكن من خلالها خلق شكل من أشكال التدين تتمكن من خلاله السيطرة على المجتمع بشكل رمزي.

نجد أن التحالف مع الجماعة الدينية بلغ ذروته بقانون الأزهر الذي أصدره جمال عبدالناصر والذي يذهب إلى أن الأزهر هو المؤسسة المسئولة عن شئون الإسلام وتراث الإسلام.

الأزهر لم يوفر جهدا في الاتساق مع هذا التحالف، فنجد أنه كان يوفر دائما غطاء شرعيا لمواقف الدولة التي تحتاجه فيها، فنجد أن الأزهر أباح معاهدة الصلح مع اسرائيل، ونجد أن فوائد البنوك أباحها في عهد مبارك عندما تبنت الدولة سياسات نيوليبرالية.

هاني محمود:

كان من نتائج الإستسلام الحضاري للغرب هو نشوء الدولة القومية العلمانية في نسختها العربية والذي أنتج ما أسميه «العلمانية الموظفة للدين»، وأصبحت مهمة تجديد الخطاب الديني أن يعيد تكييف نفسه مع العلمانية. فحدث على اثر ذلك احتقان لأن بعض الهيئات الإسلامية الرسمية قبلت بتكييف نفسها مع العلمانية بينما أغلب التيارات الإسلامية رفضت هذا الاتجاه ورأت أنه لا سبيل لهذا التكييف. وحدث على إثر ذلك الصراع بين هذه التيارات وأجهزة الدولة الرسمية وازدادت حدة الخصومة بعد 3 يوليو 2013 بسبب رفض هذه التيارات للعلمانية بكل صورها بالإضافة لأسباب سياسية أخرى.

مداخلة:

أرى أن الدولة القومية الحديثة في نسختها العربية مختلفة عن دولة الخلافة في مسألة التعامل مع الدين وذلك لأن الخلافة كانت تنطلق من أن الشرعية التي يتم الاحتكام إليها في النهاية هي الشريعة الإسلامية، لكن الدولة القومية الحديثة هي مصدر التشريع في ذاتها وهذا فيه تشابه مع الدولة الغربية الحديثة. ويرتبط بهذه الشرعية مبدأ حكم الشعب الذي يقر ما ينبغي عمله وما لا ينبغي عمله. لكن في الدولة العربية الأمر مختلف حيث المعنى السلطوي هو المستقر. فنجد أن المشكلة الحقيقية في احتكار الدولة للدين. وهذا يجعلنا ننطلق للنقطة الثانية هي أن المؤسسات الدينية ليست هي التي تحتكر الدين ولكن الدولة تحتكر الدين من خلال احتكارها للمؤسسات الدينية، فالخطوة الأهم هي نزع سلطة الدولة عن هذه المؤسسات ومن ثم نزع احتكارها للدين والذي سيؤدي لنقاش حقيقي حول معاني تجديد الخطاب الديني وغيره.

عمرو عبد الرحمن، مدير وحدة الحريات المدنية في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»:

ليس لدي مشكلة في أن تتبنى الدولة دين معين وتسعى لترويجه، وبعض الديمقراطيات الحديثة تصالحت مع هذا الأمر. مشكلتنا في مصر أنه بدلا من التفرغ لترويج خطاب ديني بعينه، بغض النظر عن رأينا فيه، نجد أن المؤسسة الدينية في مصر تقوم بقمع أشكال التدين الأخرى. وهنا أتساءل عدة اسئلة: هل دور وزير الأوقاف المسئول عن إدارة الشأن الديني للمسلمين تعقب الملحدين وفق تصريحاته التي يصرح بها؟

هل دور شيخ الأزهر وفق تصريحاته المتتالية أن يحرض الدولة على اتباع المذهب الشيعي؟

ولذلك ليس المخرج من هذا المأزق في الدعوة للتجديد، فهذه دعوة بنت القرن التاسع عشر والتي واجه بها الشيوخ أمثال محمد عبده الغرب لاثبات أننا مؤهلون لحكم انفسنا. لكن مشكلتنا مع المؤسسات الدينية تدور حول حدود هذا التجديد والمتمثلة في عدة مسائل منها حد الردة، وحدود حرية التعبير والتي يضعون لها خطوط حمراء علينا أن نلتزم بها، وحرية العقيدة لكل صاحب دين أو معتقد.

مصطفى عبد الظاهر:

أنا مع عمرو عبدالرحمن في أنه لابد من طرح اسئلة حول الردة وحقوق البهائيين والشيعة وغيرها. وفي ذلك أرى أن الدولة كحقيقة موضوعية سابقة على منهج التدين فلو أرادت إعطاء الشيعة حقوقهم والتقارب معهم ستفعل ذلك. ولتوضيح أن الدولة حقيقة موضوعية سابقة على منهج التدين هو أن الأزهر كان على خلاف جوهري مع الوهابية ونجد الآن تعاون بين الدولة والأزهر مع السلفيين ضد ما يسمى بالتشيع ولذلك أرى أن الدولة حقيقة سابقة على المذاهب وتستخدمها في تطبيق إرادتها.

مفاهيم مختلفة للوسطية:

مصطفى عبد الظاهر:

الوسطية في الأساس مصطلح قرآني كما جاء في القرآن الكريم «وكذلك جعلناكم أمة وسطا، لتكونوا شهداء على الناس، ويكون الرسول عليكم شهيدا» وفي اللغة أوسط الشيء أعلاه. ولكن هذا لا يعنينا في شيء، لأن في الواقع العملي هناك احتكاك مباشر ويومي مع الوسطية، فعلينا أن نعرف لماذا يطلق اسم الوسطية على منهج معين وما هي النتائج العملية المترتبة على ذلك. كان اعمق احتكاك مع هذا المفهوم قد بدأ مع محمد عبده وتلميذه رشيد رضا. ونجد رشيد رضا كتب مقدمة في أصول الفقه وذهب فيها لقطيعة معرفية مع كل التراث الفقهي والأصولي والكلامي وأقر بأن العلماء على مدار التاريخ الإسلامي بذلوا مجهودا كبيرا لوضع النظريات الفقهية والأصولية والكلامية ولكن المسلم العادي لا يمكن أن يفهم هذا الكلام لذلك قال بنظرية المصلحة والمقاصد الشرعية وذهب إلى أن مصلحة المسلمين مقدمة على كل شيء بعيدا عن الفقه والتراث الفقهي، أكثر فصيلين تأثروا بهذا الرأي هم الإخوان المسلمين وعلماء الأزهر الرسميين.

هاني محمود:

أرى أن مفهوم الوسطية له مستويين: المستوى الأول فردي، ويتمثل بتحقيق التوازن بين مطالب الروح ومطالب الجسد ومطالب العقل والمستوى الثاني مجتمعي: وهو تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

أرى أن الإسلام كل لا يتجزأ وهذا يجعلني انطلق لتناول مصطلحات «الوسطية، الثوابت، تجديد الخطاب الديني، صحيح الدين».

لو أردنا تحليل محتويات الدين الإسلامي سنجد أنه يتكون من أربعة مكونات «العقيدة، الأحكام الشرعية، منظومة القيم، النظم الإسلامية»، وتتحقق الوسطية عندما نلتزم بهذه المكونات الأربع ولو تم استبعاد مكون منها يحدث الخلل سواء بالإفراط أو التفريط.

ماذا تعني الدعوة لتجديد الخطاب الديني؟

هاني محمود:

التجديد في رأيي هو العمل على استعادة مكون أساسي من الدين الإسلامي تم استبعاده، لأن التجديد هو احياء ما اندثر من أحكام الشريعة مع مراعاة ظروف العصر، أما أن نضع التجديد في قالب الثورة الدينية والحذف فهذا اجتزاء غير مقبول.

أرى أن الشكل الذي يحدث به تجديد الخطاب الديني هو حالة من النقاش بين الأزهر وبين مكونات المجتمع المختلفة المعنية بأمر تجديد الخطاب الديني ويكون هناك حالة من التوافق، والداعي للأمر يكون الأزهر الشريف ولا يكون الأمر استدعاء من الدولة للأزهر للقيام بهذا الدور حتى لا يتعرض للهجوم.

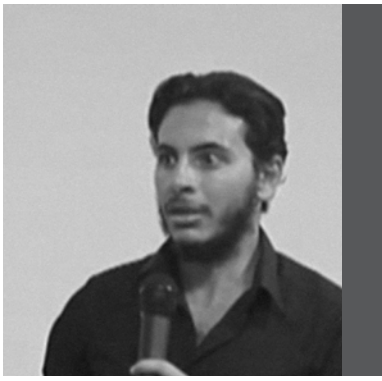

أحمد سمير، حقوقي:

اختلف مع ما طرحه الدكتور هاني من أن الدين كل لا يتجزأ لأن هذا الأمر قد يصح مع الشيء المادي الملموس، لكن مع مجال الأفكار لا يصح، لأن استقبال الأفكار لها تأويلات مختلفة من شخص لآخر ومن مدرسة فكرية لأخرى والمثال الأوضح على ذلك صحابة النبي محمد فهم سمعوا الدين منه بشكل مباشر ولكن حدثت اختلافات بينهم عميقة انتهت إلى ما يسمى بحروب الفتنة.

عمرو عزت:

لماذا أصلا يطرح سؤال التجديد الديني في أوقات تأزم سياسي؟ اعتقد لأننا بشكل ما لازلنا محتجزين داخل الإسلام، فالإسلام لم يظهر كدعوة دينية فقط لكن الجماعة المسلمة أصبح لها دولة، ودول الخلافة المتعاقبة كانت «دول المسلمين» والمسلمين فيها هم أعضاء في جماعة دينية سياسية تحت

السلطة الحاكمة، وغير المسلمين هم طوائف تابعة للمسلمين (في ذمة المسلمين). والإسلام هنا هو أحد أسس السلطة بشكل واضح.

وأعتقد أنه لم يحدث تحديث وإصلاح في الشئون الدينية ليقر حقوق وحريات دينية للناس في مساواة لكن الدولة الحديثة في مصر فيما يخص الجانب الديني استكملت نفس المسار القديم مع تعديلات غير جذرية. ما زال الإسلام أحد أسس السلطة وهناك وضع مختلف للمسلمين وغيرهم، المسلمين تابعين للدولة وغيرهم طوائف تنتظر الاعتراف من المسلمين والدولة والهيئات الدينية الإسلامية.

إذن الإسلام لا يزال أحد أسس السلطة والسيادة لبعض الناس على البعض الآخر، وفي أوقات التأزم السياسي التي يثور فيها الصراع حول هذه السيادة (الصراع مع التيار الإسلامي) أو تظهر هذه السيادة بشكل سافر ومحرج (صعود داعش) فإن الدولة وهيئاتها الدينية تحاول الدفع بسؤال تجديد الدين والبحث عن صحيحه، بدلا من التساؤل لماذا تظل هذه السيادة أصلا موجودة ولماذا يظل الإسلام أحد أسس مشروعية السلطة بدلا من إصلاح القانون والسياسة في اتجاه مجتمع ديمقراطي.

التيارت الإسلامية بعد الثورة كانت متسقة مع ذاتها فقالت بوضوح أنها تريد بناء سلطة إسلامية، في المقابل نجد أن كثير من التيارات التي تصارعت معهم لم تقل بوضوح أنها لا تريد سلطة إسلامية لأسباب عملية منها خوفها من مواجهة التفكير السائد عند معظم المصريين ولكن هذا التيارات قالت نريد أن يكون الدين أحد مكونات السلطة ولكن ليس دين الإسلاميين ولكن «دين وسطي معتدل». بعيدا عن ذلك، فنحن لسنا مضطرين لـلإجابة على اسئلة التجديد والوسطية وصحيح الدين بقدر ما نحن معنيين باسئلة الديمقراطية والقانون والسياسة لأن هذا ما يهمنا كلنا كمواطنين مهما كانت عقائدنا.

مصطفى عبد الظاهر:

بالنسبة لفكرة تجديد الخطاب الديني نجد أن الطفرة التي حدثت في علم تحليل الخطاب تخبرنا أن الخطاب غير منقطع عن السياق الاجتماعي. وفي هذا السياق، نجد أن الدولة هي التي تهيمن على المعرفة التي يقدمها الفكر الأزهري فنجد أن تجديد الخطاب الديني لذراع أيديولوجي للدولة مستحيل وأن التجديد الذي يحدث

هو تجديد لغوي وذلك من خلال البحث عن تغيير عدة مصطلحات لكن لم أجد أي تجديد يتعلق بالبنى التي كونت الخطاب الديني سواء كان أزهري أو عند الجماعات الإسلامية. بالنسبة لقضية إسلام البحيري، مع اعتراضي على طريقة البحيري الفضائحية في تناوله للتراث، لكن نجد أن الدولة وقفت ضده واستخدمت الأزهر في تحجيم هذا الخطاب لأنه خرج عن السردية التي تريد الدولة الحفاظ عليها وهو الإسلام الذي يقدمه الأزهر ولذلك كان لابد من وقفه.

8. صور متعددة للأزهر: صديق السلطة والوكيل الحصري للمسلمين ومطمع الإخوان والسلفيين

إبريل 2016

يستعرض الفيلم الوثائقي «مواطن وإمام وسلطان» من إنتاج مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي، صورا مختلفة للأزهر عبر التاريخ، من بداية تأسيس الأزهر كمركز لنشر المذهب الشيعي الاسماعيلي، ثم تحوله ليصبح واحد من أهم المراكز السنية في العالم، وتطوره تدريجيا من مسجد وساحة لتعليم الدين إلى أن أصبح جامعة ضخمة تدرس العلوم الدينية والعلوم الإنسانية والتطبيقية.

ولكنه أيضا يأخذنا في رحلة عبر صور متنوعة للأزهر في نفس اللحظة، الجامع والجامعة، الدارسين والطلاب متنوعي الميول والاتجاهات، العلماء الذين يقودون الكليات أو مجمع البحوث الإسلامية أو هيئة كبار العلماء بالأزهر.

في 5 إبريل 2016 استضاف «منتدى الدين والحريات» عرضا للفيلم أعقبته مناقشة شارك فيها:

عصام فوزي، الباحث ومدير مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي،

بسمة عبدالعزيز، الباحثة ومؤلفة كتاب «سطوة النص، خطاب الأزهر وأزمة الحكم"، حمد الله الصفتي، مدير إدارة الشؤون العلمية والثقافية بالرابطة العالمية لخريجي الأزهر

وأدار النقاش عمرو عزت، الباحث في «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية».

بين قيادات الأزهر وقاعدته

عصام فوزي:

عند تناول دور الأزهر في العصر الحديث كنا حريصين على التمييز بين مواقف قواعد الأزهر وبين مواقف الشيوخ صانعي القرار، وذلك ما أشرنا إليه عند تناول دوره في ثورة 1919 والتي حسمت فيه القواعد موقف مؤسسة الأزهر ككل وذلك بمشاركتها في الثورة ضد الإحتلال واجبار الشيوخ وكبار القادة على المشاركة.

ولكن بعد ثورة 19 بدأ التلاعب السياسي بدور الأزهر، وخاصة مع تألق نجم سعد زغلول، ومع إقرار دستور 1923، واجراء انتخابات برلمانية ومجيء وزارة الشعب بقيادة سعد زغلول في عام 1924. وكان سعد زغلول على خصومة شديدة مع الملك فؤاد وكان الملك يعتبر شعبية زغلول هي خصم من شعبيته، وبالتالي حاول إثارة مشاكل له من خلال الأزهر. وبالفعل خرج طلبة الأزهر يهتفون ضد سعد زغلول، وفي ذلك الوقت أيضا حاول الملك فؤاد أن يروج فكرة أنه يمكن أن يكون «خليفة المسلمين» وذلك بعد سقوط الخلافة العثمانية، وبالفعل صدرت مجلة عن الخلافة لتمرير ذلك، وأعرب كبار علماء الأزهر في ذلك الوقت عن تأييدهم لتلك الخطوة.

ولكن حدث رفض من الداخل سواء من حزب الوفد والليبراليين المصريين أومن عدة دول في الخارج.

مداخلة:

أنا طالب أزهري أرى أن هناك انفصالا تاما بين القاعدة وقيادات المؤسسة على كافة المستويات وأن الخطاب التي تسوقه القيادة مختلف تماما عن الموجود في القاعدة، وفي رأيي أن المؤسسة الأزهرية مثل باقي المؤسسات في الدولة فاشلة تماما في قيادة أبنائها بشكل كفؤ.

حمد الله الصفتي:

لا استطيع أن أنفي أن هناك انفصال بين القاعدة والقيادة، وأنا كطالب أزهري شعرت بذلك في فترة من الفترات، لكن هذا الأمر في سبيله للعلاج، وفي عهد الشيخ الطيب بعد الثورة استدعينا مرات عديدة في إطار رابطة خريجي الأزهر للجلوس مع شيخ الأزهر.

الأزهروالتنوعات الفكرية

عصام فوزي:

جمال عبدالناصر تصرف بذكاء يحسب له وعليه في ذات الوقت، يحسب له في أنه سيطر على أهم مؤسسة أيديولوجية في مصر فكان القانون 103 لسنة 1961 الذي سيطر به على الأزهر. لكن السيطرة العامة على المؤسسة الأزهرية كما افادت السلطة السياسية، حملتها بعبء كبير حيث أن الأزهر شأنه شأن أي مؤسسة دينية به جيوب متشددة كما أن هناك جيوب تماليء النظام.

في الفيلم تحدث الأستاذ كمال الهلباوي القيادي الإخواني عن علاقة الشيخ حسن البنا بمؤسسة الأزهر كانت جيدة، أنا لست متفق معه في ذلك، وللشيخ البنا مقال شهير اتهم فيه الأزهريين أنهم يبيعوا دينهم مقابل كسرة من الخبز، والأزهريون انقضوا على البنا ردا وتعقيبا. ولكن مع ذلك دائما ما كان يجد الإخوان وسيلة للتواصل مع الأزهر، ولكن دون الإعتماد عليه وذلك لأن الأزهر منافس لهم.

حمد الله الصفتي:

إذا أردنا الحديث عن التنوع داخل الأزهر بشكل أعمق، سوف نجد أن كثير من أصحاب الاتجاهات المختلفة حاولت أن تخترق الأزهر اختراق ناعم، عن طريق أن ترسل المنتمين لها بالدراسة فيه، وعلى المدى البعيد تحكم سيطرتها عليه. ساعدهم على ذلك ضعف المناهج الأزهرية منذ ما يقرب من ستين عام وبالتالي أصحاب هذه الاتجاهات نجحوا في التأثير على بعض طلاب المؤسسة الأزهرية. وبالتالي وجد السلفيون موطئ قدم

داخل المؤسسة الأزهرية، مع إن المفترض أن المنهج الأزهري ضد هذا الفكر. كما زاد الحضور الإخواني داخل المؤسسة بالرغم من أن المفاهيم الأساسية للأزهر «لا تلعب السياسة» بالمعنى الحداثي والذي استقر على أنه لعبة الممكن والوصول للمكاسب السياسية المتعلقة بالحكم والسلطة، وهو ما يختلف عن السياسة كما نفهمها في الأزهر، وهي توجيه المجتمع لما فيه الصالح والأصلح.

أما عن كيفية تعامل الأزهر مع الفكر الإخواني والسلفي فهذه مسألة كبيرة وتختلف على حسب قيادات المؤسسة. وبالنسبة لما ذكره الأستاذ كمال الهلباوي عن أن علاقة الشيخ حسن البنا بالأزهر كانت جيدة، فهذا أمر غير صحيح، ففي عز مجد الإخوان في عهد البنا، كتب الشيخ عبداللطيف السبكي عضو هيئة كبار العلماء وأمين لجنة الفتوى الأزهرية كتابا بعنوان «اخوان الشياطين»، ووجه فيه نقدا لاذعا لجماعة الإخوان المسلمين.

أما الفكر السلفي، فاعتقد إن الإحساس بخطره كان أقل مما ينبغي وبدأ الاختراق السلفي للأزهر في عهد الشيخ المراغي. ولكن في الواقع فمعظم الوقت لم تكن هناك أصوات تجاهر بالفكر السلفي داخل الأزهر إلا أشخاص يعدون على الأصابع، منهم محمد حامد الفقي، مؤسس جماعة أنصار السنة، والأستاذ أحمد شاكر المحدث الشهير، لكن الصمت عن هؤلاء جعلهم ينجحون في استقطاب اتباع كثر لهم.

الصدام بين الأزهر والإخوان

عصام فوزي:

نلاحظ في الفيلم أن صورة الرئيس محمد مرسي ظهرت مع إدانة، وظهرت أيضا صورة الرئيس عبدالفتاح السيسي دونما تعقيب. واقع الأمر أن صورة مرسي ظهرت في سياق اصطدام الإخوان مع مؤسسة الأزهر، والدلائل على ذلك عديدة ففي خطاب مرسي في جامعة القاهرة جلس شيخ الأزهر في الصفوف الخلفية وأحس شيخ الأزهر بالإهانة، وبأن هناك محاولة للسيطرة على مؤسسة الأزهر، كما حرص محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين على أن يلقي خطب من فوق منبر جامع الأزهر في اشارة لسيطرة الإخوان على مؤسسة الأزهر، وهذا يضع علامات استفهام عن كيفية تعامل جماعة الإخوان مع مؤسسات الدولة، وتصورهم أن الدولة ما هي إلا تنظيم كبير، ولم يكن هناك إدراك لمفهوم الدولة وكيفية إدارتها.

الأزهر بين الدور السياسي والدور الوطني

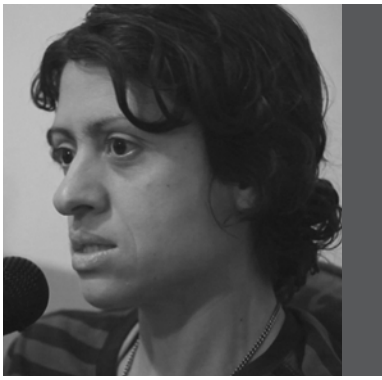

بسمة عبدالعزيز:

أعتقد أنه يكفي أن أشير لموقف شيخ الأزهر من عزل مرسي في 3 يوليو 2013 فهذا موقف سياسي واضح من لعبة الحكم. وحينما ننظر لموقف شيخ الأزهر نجده قد عارض المظاهرات ضد مبارك وضد المجلس العسكري وأشار لتحريم المظاهرات لأنها تؤدي إلى الفتنة، ولكن في 19 يونيو 2013 أصدر بيانا قال فيه أن التظاهر والخروج على الحاكم ليس حراما.

في النصوص التي حللتها وكانوا 13 نصا، 5 خطب و8 بيانات، كان يقال دائما أن الأزهر لا يؤدي دور سياسي إنما دور وطني وهذا يدفعنا للتساؤل عن الحدود ما بين الدور الوطني والدور السياسي؟

لا يوجد حدود واضحة بين الدور الوطني والدور السياسي للأزهر، ففي ثورة 1919 كان هناك احتلال وهنا أفهم أن يكون للأزهر دور وطني ضد الإحتلال، لكن الآن يوجد انحياز لفصيل سياسي في الصراع على السلطة، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نطلق عليه دور وطني.

يقال على كل ما يقوم به الأزهر «نصيحة لصالح الوطن»، سوف أقف هنا بملاحظة بسيطة، الأزهر يصدر بيانات شبه أسبوعية يستنكر فيه الهجوم على كمين للشرطة أو الجيش، هذا شيء نثمنه لكن لم أجد تصريح واحد من شيخ الأزهر يستنكر فيه التعذيب المتكرر الذي يحدث في أقسام الشرطة مثلًا.

الأزهر كممثل للمسلمين

عمرو عزت:

المعادلة التي تحدث عنها الفيلم هي «المواطن والإمام والسلطان»، نجد العلاقة بين المواطن والسلطان ضرورية لأن هؤلاء حكام البلد لمواطنين فهناك علاقة ضرورية بينهم، أما العلاقة الإشكالية فهي علاقة الحاكم بالإمام، كيف تكون هذه العلاقة متوازنة وهل هي علاقة تبادل مصالح أم علاقة استقلال وحرية؟

لكن اذا أردنا الحديث أيضا عن العلاقة بين المواطن والشيخ/الإمام ، ففي تقديري حين الحديث عن تلك العلاقة يحدث افتراض من الدولة والأزهر وكثير من المثقفين، أن الأزهر يمثل كل المسلمين وفي أحيان أخرى كل المواطنين. وفي رأيي أن هذه معادلة خادعة لأن هذا الإيحاء هو الذي يخدم دور الأزهر الرسمي وبدونه لن يطلب رأيه في المحاكم فيما يخص الشئون الدينية سواء الإسلامية أو غيرها (الاعتراف بهذا الدين أو ذاك). وهذه الايهامات بأن الأزهر يمثل كل المسلمين هي التي مكنت الأزهر من القيام بالدور المنوط به لخدمة السلطة السياسية وأيضا لخدمة السلطة الاجتماعية لقطاعات من المجتمع لديها رغبة في أن قيمها وأفكارها تظل محمية من أي نقد أو أفكار تراها غريبة أو مختلفة.

حمد الله الصفتي:

فيما يخص ما سماه عمرو عزت «الإيهامات» بأن الأزهر يمثل كل المسلمين في مصر، الدستور حسمها في المادة التي تنص على ذلك والذي صوت له المواطنون بالموافقة. ولكن هل نحن متفقون على أن الدين جزء من هوية الشعب المصري أم لا؟ وهذه هي الإشكالية: السياسيون يعرفون هذا، لذلك نجدهم لا يتركون المؤسسات الدينية وشأنها. ولكن لو أجرينا استفتاء من يمثل المسلمين في مصر لا أعتقد أن الإجابة ستخرج عن الأزهر. ولكن هناك في مصر مساجد بها سلفيون وإخوان يعبرون عن أفكارهم بما يخالف رأي الأزهر.

عمرو عزت:

الأمر ليس متروكا لاختيار الناس، هذا الإيهام بأن الأزهر يمثل كل المسلمين متضمن في القانون، فلا يمكن لمسلم في مصر أن يصلي أو يحضر خطبة أو درس ديني لأي شخص ليس لديه تصريح من الأزهر أو الأوقاف وإلا كانت تلك جريمة وفق قانون تنظيم وزارة الأوقاف وقانون الخطابة، القانون غير مطبق على كل المساجد لكن الدولة تبسط الآن سيطرتها أكثر فأكثر. وهو ما يعني أن هناك إكراه لكل المسلمين في مصر على ممارسة الإسلام وفق ما يراه الأزهر، وممارسة غير ذلك أو التعبير عنها مخالفة للقانون وقد تؤدي إلى السجن.

الأزهر والتجديد

عصام فوزي:

عن تجديد الخطاب الديني الذي طرحه السيسي، فلدي عدة اسئلة: ما هو الخطاب الديني؟ وماذا يعني تجديد الخطاب الديني؟ ومن الموكل اليه تجديد الخطاب الديني؟ أنا لا استطيع أن أوكل تجديد الخطاب الديني إلى المسئول عن تعميق أزمة الخطاب. والآن نجد ما أن يصيح أحد برأي مختلف حتى «يقام عليه الحد» سواء بطلب المصادرة أو الاتهام بازدراء الأديان وقد يصل الأمر إلى السجن.

مداخلة من أحد الحضور:

الفيلم عرض الأزمة التي صاحبت كتاب «في الشعر الجاهلي» لطه حسين، ولو مر بنا الزمن سوف نجد أنه تم تكفير نصر حامد أبو زيد ونوال السعداوي وغيرهم والآن إسلام بحيري في السجن، وكل ذلك مرتبط بأنهم قالوا بأفكار لاقت اعتراضا من الأزهر فكيف نتظاهر أن هناك اتجاها من الأزهر لتجديد التفكير الديني؟

حمد الله الصفتي:

هناك تهويل وتضخيم في الحديث عن مصادرة الأزهر للكتب، وهو غير صحيح، لأنك بمجرد أن تدخل مجمع البحوث الإسلامية سوف تجد في الدور الأول منشور معلق على الحائط عن «الكتب العربية والإسلامية ومراجعتها» وفيه «لا يحق لأحد أن يتقدم إلى مجمع البحوث الإسلامية بطلب مراجعة كتاب من الكتب بغرض بيان ما فيها من أفكار صحيحة أو خاطئة إلا صاحب الكتاب فقط». ثانيا، القضاء هو من يطلب من الأزهر، باعتباره جهة علمية متخصصة، أن تبدي رأيها، فالأزهر يُطلب منه ولا يتطوع بذلك.

عمرو عزت:

مشكلة تدخلات الأزهر في تقديري ليست فقط في أن الأزهر يتدخل، ولكن أيضا في أن السلطة السياسية والقضاء يستدعون دور الأزهر ويطلبونه. فنجد أن مجلس الدولة في فتوى شهيرة للمستشار طارق البشري حينما كان نائب رئيس المجلس، أفتى أن من حق الأزهر قانونا أن يوصي بمصادرة أي محتوى يتضمن أي

شيء يخص الإسلام. والدستور الحالي وقانون تنظيم الأزهر استدعى دور للأزهر حينما نص على أن الأزهر هو «المرجع الأساسي فى العلوم الدينية والشئون الإسلامية». وهذا لا ينفي أن يكون هناك تدخلات تأتي من الأزهر مباشرة أيضا مثل قضية إسلام البحيري، فهو من رفع قضية لوقف بث البرنامج ومنع بث حلقات البرنامج مرة أخرى. لكن يظل في تقديري أن الأخطر هو أن المؤسسة الدينية الإسلامية في مصر والتي تدير الحياة الدينية للمسلمين هي الدولة نفسها، والسلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الأوقاف، وتعاقب الدولة على التعبير عن أفكار إسلامية مختلفة عن السائد عبر القضاء وعبر تشريعات أقرها البرلمان والسلطة التنفيذية، والأزهر يقوم برعاية ذلك ويقوم بدور المستشار للدولة.

إسحق ابراهيم:

التعامل القانوني مع الكتب ودور الأزهر في مصادرتها يمكن أن نجد له جانبين:

أولا: الجزء الخاص بالكتب الدينية وللأزهر قانونا حق في أن يتدخل ويوقف ويوصي بالمصادرة ويحوذ الضبطية القضائية الازمة لذلك.

ثانيا: ما يخص الكتب غير الدينية، وللمواطن العادي أو النيابة أن يطلب رأي الأزهر، ونجد في قضايا عديدة أن مجمع البحوث الإسلامية يوصي في منطوق الحكم الذي يرسله للمحكمة بمنع نشر الكتاب أو بمحاكمة مؤلف الكتاب.